



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاد المال والأعمال

أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة (الأردن) من عام 2000-2015م

**The impact of general budget deficit on the economic
welfare case study of (Jordan) from 2000-2015**

إعداد

عمرو محمد سعد العبود

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2016/2015م

تفويض

أنا الموقع أدناه (عمرو محمد سعد العبود) أفوض جامعة آل البيت

بتزويد نسخ من

رسالتي للمكتبات الجامعية أو الميقات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث

والدراسات العلمية

عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عمرو محمد سعد العبود

التوقيع:

التاريخ: / / 2016

إقرار والتزام

أنا الطالب: عمرو محمد سعد العبود الرقم الجامعي: 1320507023

التخصص: إدارة المال والأعمال كلية: إدارة المال والإعمال

أقر بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها

السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قدمت شخصياً

بإعداد رسالتي الموسومة بـ :

(أثر محجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة (الأردن) من عام

2000-2015م)

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارفة عليهما فهي كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك ، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : التاريخ : / / 2016

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر محجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة

(الأردن) من عام 2000-2015م

The impact of general budget deficit on the economic welfare case study of (Jordan) from 2000-2015

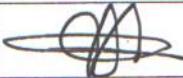
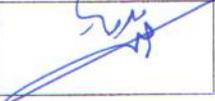
وأجيزت بتاريخ: 2016 / 7 / 21 م

إعداد الطالب

عمرو محمد سعد العبود

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور حسين الزيود (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور سعود الطيب (عضواً)
	الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة (عضواً)
	الأستاذ الدكتور أحمد الملاوي (عضواً خارجياً)

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمه الله وإلى أمي
الحبيبة التي لم تحرمني يوماً من رضاها ودعواتها
لي بالتوفيق وإلى شريكة عمري ورفيقة دربي
زوجتي وإلى أبنائي الأعتز، إلى عمي أبو رضا
وعمتي وإلى عزوتي أخواني وأخواتي وإلى كل من
تمنى لي الخير حفظكم الله جميعاً من كل مكروه.

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى العلي القدير أولاً وأخيراً .
بعد إتمام هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر
والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حسين الزبيد، الذي تفضل بقبوله
الإشراف على هذه الدراسة، وعلى تواصله الدائم بالنصح
والإرشاد والتوجيه لإتمام هذه الدراسة.
كما أتوجه بالشكر والتقدير أيضاً إلى أعضاء هيئة التدريس
في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت، على ما
قدموه لي أثناء فترة دراستي وخلال إحصائي لهذه الدراسة
كما أود أن أشكر والد زوجتي الدكتور محمد الجغل لما بذله
من جهد في متابعة دراستي.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	إقرار والتزام
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
1	1-1 المقدمة
2	2-1 مشكلة الدراسة
2	3-1 أهمية الدراسة
3	4-1 أهداف الدراسة
3	5-1 فرضيات الدراسة
3	6-1 التعريفات الإجرائية
4	7-1 منهجية الدراسة
4	8-1 فترة الدراسة
4	9-1 مصادر الحصول على البيانات
4	10-1 هيكلية الدراسة
5	11-1 الدراسات السابقة
10	12-1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

الصفحة	الموضوع
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	
11	مقدمة
11	1-2 المبحث الأول: العجز في الموازنة
11	1-1-2 ماهية العجز في الموازنة
12	2-1-2 أنواع العجز
15	2-2 المبحث الثاني: النفقات العامة
15	1-2-2 ماهية النفقات العامة
17	2-2-2 زيادة النفقات العامة وأسبابها
20	3-2 المبحث الثالث: الإيرادات العامة
21	1-3-2 مصادر إيرادات الدولة
21	2-3-2 الإيرادات غير الضريبية
22	3-3-2 الإيرادات الضريبية
23	4-3-2 أهداف الدولة من الضريبة
25	4-2 المبحث الرابع: الموازنة العامة
26	1-4-2 ماهية الموازنة العامة
26	2-4-2 أنواع الموازنات
27	3-4-2 المبادئ التي تقوم عليها الموازنة
29	5-2 المبحث الخامس: الدين الخارجي والمساعدات والمنح الخارجية
29	1-5-2 مفهوم المساعدات والمنح الخارجية
30	2-5-2 أشكال المساعدات الخارجية
32	3-5-2 أهداف المساعدات الخارجية
34	4-5-2 مصادر المساعدات والقروض التنموية
35	5-5-2 الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات والمنح الخارجية
38	6-2 المبحث السادس: الرفاه الاقتصادي
38	1-6-2 مفهوم الرفاه الاقتصادي

الصفحة	الموضوع
39	2-6-2 مفهوم الرفاهية في الفكر الاقتصادي
42	3-6-2 الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي
43	4-6-2 مفهوم الدخل القومي
الفصل الثالث	
منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات	
48	1-3 مصادر جمع المعلومات
48	2-3 الاختبارات المستخدمة
54	3-3 فرضيات الدراسة
56	4-3 النتائج
57	5-3 التوصيات
58	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	الإنفاق والعجز لفترة الدراسة (2000-2015)	1
19	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري	2
21	الإيرادات العامة	3
43	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس وسعر السوق الثابت في الأردن	4
51	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	5
51	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	6
52	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	7
52	نتائج اختبار تجانس التباين	8
53	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	9
53	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	10
55	نتائج الانحدار المتعدد	11

أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة (الأردن) من عام 2000-2015م

إعداد

عمرو محمد سعد العبود

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الزيود

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر عجز الموازنة العامة المتمثل بالإنفاق العام وأثر التضخم على الرفاه الاقتصادي للإفراد المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وقد شملت فترة الدراسة بيانات سنوية للفترة (2000-2015). تم استخدام نماذج اختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر، فليبيس بيرون) للتأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لفترة الدراسة حيث بينت النتائج أن جميع البيانات أصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الأول. وتم أيضاً استخدام نموذج التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة وبينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للتضخم على الرفاه الاقتصادي ووجود أثر سلبي لعجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي. كذلك بينت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة والتضخم يشكلان 97% من التغيرات في مستوى الرفاه الاقتصادي.

The impact of general budget deficit on the economic welfare case study of (Jordan) from 2000-2015

Prepared by:

Amro Mohammad Saed Al abood

Supervised by:

Prof. Dr. Husain A. Al-Zeaud

ABSTRACT

This study aimed to measure the effect of the general budget deficit represented by government expenditure spending and the impact of inflation on the economic welfare of individuals of GDP. The study period included annual data for the period (2000-2015) were used unit root tests models (Dickey Fuller test, Phelps-Perron test) to make sure of stationary for a period of study time series data where the results showed that all the data became stable after taking the first difference, also it has been used the common integration model to ensure a long-term relationship between variables of the study. The results of the study showed a positive effect of inflation on the economic welfare and the existence of a negative impact of the budget deficit on the economic welfare as well as the study showed that the budget and inflation, deficits constitute 97% of the changes in the economic welfare.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

يتجسد الهدف الأسمى والحقيقي لأي حكومة مركزية في العالم سواء متقدمة أو نامية في تأمين العيش الرغيد لمواطنيها كافة، ووفقاً لإمكانيات كل دولة ولكن يجب أن تسعى تلك الدول وبشكل جاد لأجل الاهتمام بمواطنيها وتوفير أفضل سبل العيش لهؤلاء المواطنين، وهذا هدف يصعب تحقيقه بالمطلق لأنه مصطلح نسبي يختلف قياسه من فرد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

هناك مشاكل ومعوقات قد تحول دون الوصول إلى ذلك الهدف منها مشكلة عجز الموازنة العامة وهذا العجز سوف يؤثر على حجم النفقات العامة المتعلقة بتعدد وتطور خدمات الرفاهية والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد، لذلك من المهم ذكره يجب على كل حكومة مركزية أن تعتمد وبشكل جاد إلى الحدّ من عجز الموازنة العامة من خلال عدة سياسات منها مالية ومنها نقدية وعن طريق استخدام أشخاص يتمتعون بمهارات عالية وخبرات كبيرة في مجال الاقتصاد والتخطيط ورسم السياسات المالية سواء القصيرة أو طويلة الأجل.

يعتبر دور الدولة من خلال الحكومة المركزية مهم للغاية حيث يعتبر مكملاً للقطاع الخاص، وذلك من حيث أدوارها المهمة كالتخطيط والرقابة والإنتاج والاستهلاك وكيفية رسم منهج محدد للإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل والإجراءات المتعلقة بذلك من تقسيم الأعمال والمهام مما يعود بالفائدة على الاقتصاد والصالح العام.

كذلك فإن من المهمات الأساسية للحكومة المركزية أن تضمن حد أدنى للمعيشة وذلك من خلال توزيع الثروة والدخل على الأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين كافة نواحي الحياة وفي جميع المجالات ما أمكن لأفراد المجتمع.

أن الميزانية العامة لها دور كبير في تحديد السياسات المتبعة للدولة ومعرفة جوانب العجز والعمل على تلافيه أو الحد منه، ومعرفة مصادر القوة في الميزانية والعمل على تعزيزها. والإصلاحات في الميزانية لها دور أساس كبير في التخفيف من الأخطاء كما تمثل الميزانية أداة رقابة لمعرفة الإيرادات وكذلك النفقات.

من خلال ما تقدم تتضح أهمية موضوع "أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي" دراسة حالة الأردن من عام (2000-2015)، لذلك ولما لهذا الموضوع من أهمية توجب مناقشته، كما سيقوم الباحث من خلال هذه الدراسة بوضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات تسهم في إثراء هذا الموضوع.

1-2 مشكلة الدراسة:

العجز في الموازنة مزمن ويزداد العجز عام بعد عام، حيث أنه وبطبيعة الحال له التأثير الكبير على الناتج المحلي الإجمالي، كذلك فإن نصيب الفرد يتأثر بشكل أو بآخر، حيث تحاول الحكومات التخلص أو التخفيف من عجز الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي، إلا أنه لا يجوز للحكومة أن تستند بشكل رئيس على حل مشكلة عجز الموازنة عن طريق زيادة الضرائب لأن ذلك سوف ينعكس سلباً على مستوى رفاهية الرفاه الاقتصادي لأبناء المجتمع وتتمثل مشكلة الدراسة من خلال إيجاد إجابة للسؤال الرئيسي للدراسة، ألا وهو "هل هناك أثر لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي الأردني خلال الأعوام (2000-2015) ، كما تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، ألا وهي:

1. هل يوجد أثر سلبي لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي؟
2. هل يوجد أثر إيجابي للتضخم على الرفاه الاقتصادي؟

1-3 أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية: تتبع أهمية الدراسة من خلال بحثها في أثر عجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي للفرد، إذ تم تقديم هذه الدراسة لأجل بيان وتوضيح الآثار الناتجة عن عجز الموازنة في المملكة الأردنية الهاشمية لما لهذا العجز من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أنه وعلى حد علم الباحث لم يسبق أن تطرقت أي دراسة لموضوع البحث الحالي، لذا تُعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في هذا المجال، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة.

ب- الأهمية التطبيقية: إذ من المتوقع أن تستفيد من هذه الدراسة الفئات الآتية:

- متخذي القرار: إذ يمكنهم عند الاطلاع على هذه الدراسة وضع سياسات واستراتيجيات لأجل الحدّ من عجز الموازنة العامة، إذ أن من المتوقع أن تقوم هذه الدراسة بوضع مجموعة من المقترحات والتوصيات.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على "أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة الأردن من (2000-2015)، ويمكن تحديد هدف الدراسة من خلال تقديم بعض التوصيات والمقترحات ذات صلة بموضوع الدراسة، كما يمكن للدراسة تحقيق جملة من الأهداف الفرعية يمكن للباحث إيجازها على النحو الآتي:

1. التعرف على أثر عجز الموازنة العامة سلبى كان أم إيجابى على الرفاه الاقتصادي.
2. التعرف على أثر التضخم الإيجابى على الرفاه الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي.

1-5 فرضيات الدراسة:

- لا يوجد أثر سلبى ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي.
- لا يوجد أثر إيجابى ذو دلالة إحصائية للتضخم على الرفاه الاقتصادي.

1-6 التعريفات الإجرائية:

العجز في الموازنة العامة: تجاوز النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث أن حجم الإنفاق الكلي للدولة يكون أكبر من مجموع الإيراد الكلي المتحصل.

الدين العام الخارجي: هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية أو من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

النفقات العامة: هي مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها ومؤسساتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات الضرورية لإشباع الحاجات العامة. أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.

الإيرادات العامة: هي الموارد المالية التي تحصلها الحكومة وتحصل عليها من المجتمع وتودعها في خزانتها العامة، وتستخدمها في تمويل الإنفاق العام بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي: وهو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة في فترة زمنية معينة مقاساً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس.

7-1 منهجية الدراسة:

تم الاستناد في هذه الدراسة على أسلوب الوصفي التحليلي، وكذلك أسلوب التحليل القياسي التطبيقي، والتي سيتم من خلالها اختبار الفرضيات، وسيتم الاستناد إلى نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، كما سيتم الحصول على البيانات من الدراسات السابقة والمصادر العلمية والبحوث والنشرات وكذلك التقارير السنوية التي يتم إصدارها من البنك المركزي، خلال الفترة (2000-2015).

8-1 فترة الدراسة:

سيتم الاعتماد على البيانات والتقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزي الأردني خلال الفترة (2000-2015).

9-1 مصادر الحصول على البيانات:

تم الاستناد في الدراسة على المعلومات من المصادر الأولية والثانوية لأجل جمع البيانات والمستندة إلى الكتب والبحوث، ورسائل الماجستير وكذلك أطاريح الدكتوراه، والمقالات والدوريات الإنجليزية وكذلك العربية، والتقارير التي يصدرها البنك المركزي.

10-1 هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، ألا وهي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، وفي هذا الفصل سيتم تناول مقدمة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها وفرضياتها، وحدودها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، سيتم التعرف من خلال هذا الفصل على المتغيرات والمحاور الأساسية للدراسة، بالإضافة إلى عرض للدراسات السابقة بشكل تنازلي.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات، سيتم التعرف من خلال هذا الفصل على الأساليب الإحصائية المستخدمة، والمنهج المتبع ومتغيرات الدراسة والتحليل واختبار الفرضيات والنتائج.

11-1 الدراسات السابقة:

يمكن عرض الدراسات المتعلقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، على النحو الآتي، كما تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً، وتقسيمها إلى عربية وأجنبية.

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة إبراهيم (2015)، بعنوان "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العجز الكلي للموازنة العامة المصرية خلال الفترة 1981-1982 و 2012-2013، هذا واستندت الدراسة إلى المنهج التحليلي لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، كذلك استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج المقارن، واستخدمت أسلوب التحليل الإحصائي والذي شمل الأسلوب القياس لأجل تقدير العلاقة ما بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي لدى جمهورية مصر العربية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها هناك علاقة طردية طويلة الأجل ما بين الدين الخارجي وكذلك النفقات العممة، كما أن هناك علاقة عكسية طويلة الأجل ما بين الدين الخارجي وكذلك الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي،.

دراسة الحباشنة وآخرون (2015)، بعنوان "عبء المديونية على الاقتصاد الأردني" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور الدين العام بأشكاله المختلفة، وبحثت العلاقة ما بين الدين العام والنشاط الاقتصادي وعجز الموازنة العامة خلال الفترة (1980-2011)، كما واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الاختبارات الإحصائية المتمثلة اختبار ديكي فولر وطريقة التكامل المشترك لجوهانسون، وخلصت الدراسة إلى توصيات منها الابتعاد عن الاعتماد على مصدر بعينه لأجل تغطية عجز الموازنة وإعادة سياسة الاقتراض الخارجي والتركيز على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وربط الاقتراض بتلك المشاريع الإنتاجية.

دراسة صبريني (2014) بعنوان "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي وطرق معالجته واستخدم منهج الاستقراء التاريخي، حيث بين الإطار المفاهيمي للعجز في الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ومبادئ التمويل الإسلامي، ثم طرق تمويل عجز الموازنة العامة في النظام المالي الإسلامي ومشاركة القطاع الخاص الحكومة للتخلص من عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، والتطرق لفكرة ترشيد الإنفاق في الفكر الإسلامي والتقليدي، حيث بين البحث أن هناك العديد من الوسائل المرنة التي

تستطيع الدولة استخدامها لمعالجة عجز الموازنة ، منها اللجوء إلى تحفيز القطاع الخاص لمشاركة الدولة في العديد من المشاريع الاقتصادية.

دراسة شحرور (2013)، بعنوان "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير عجز الموازنة على الاستهلاك الكلي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي ومقدار العرض النقدي وكذلك التضخم وأيضاً مستويات البطالة هذا واستندت الدراسة إلى المنهج الإحصائي لأجل تحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت على مجموعة من الاختبارات القياسية، ومن أهم هذه الاختبارات معادلة الانحدار بشقيها البسيط والمتعدد، هذا وأجريت الدراسة في الجمهورية السورية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود علاقة طردية وقوية ما بين العجز في الموازنة العامة والإنفاق الاستهلاكي الكلي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، كذلك بينت الدراسة بأن عجز الموازنة يؤثر على التنمية الاقتصادية.

دراسة مصطفى (2013)، بعنوان "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله"، هدفت الدراسة إلى التعرف على عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة 2000-2010م، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق والأساليب المتبعة من قبل الدولة لأجل الوفاء بالتزامات الإنفاق العام الجاري والاستثماري والتمويل الأمن من ناحية، هذا واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي (SPSS) ، واستندت بشكل أساسي على اختبار معادلة الانحدار بصنفيه المتعدد والبسيط، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من الاستناد بشكل أساسي على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، لما لها من أثر كبير في التخفيف من عجز الموازنة.

دراسة العُمر والعلوين والحصري (2013)، بعنوان "أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2005)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي، ومن أبرز المقاييس التي تم الاستناد إليها مقاييس الانحدار المتعدد والخطي البسيط وإلى المنهج التحليلي القياسي بطريقة المربعات الصغرى، إذ بينت الدراسة بأنه وخلال فترة الدراسة أن الأردن عانى الكثير من الضغوطات والظروف الصعبة سواء محلية أو خارجية أدت إلى عجز الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى تقليل في المستوى المعيشي للسكان وتعطيل بعض البرامج التنموية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها بأن تجنب القطاع الخاص من لاقتراض من البنوك الأردنية مرده إلى طبيعة الظروف والأحوال الاقتصادية الصعبة.

دراسة عيسى (2013)، بعنوان "محددات عجز الموازنة العامة في السودان"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مقدار العجز في الموازنة العامة السودانية خلال الفترة (1982-2010)، واستند الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، كما واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على اختبارات الإحصائية المتمثلة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، إذ اكتفى بعرض واقع العجز في الميزانية السودانية، خلال فترة الدراسة، مستنداً إلى البيانات من البنك المركزي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عجز مالي خانق في فترة الدراسة، كما بينت الدراسة بأنه لا توجد إستراتيجية أساسية وواضحة لأجل الحد من هذا العجز، أو إيجاد بدائل تعمد إلى الحد من هذا العجز، كذلك ركزت الدراسة إلى جذب الاستثمارات العربية والأجنبية لأجل تغطية العجز المتنامي لدى الميزانية السودانية.

دراسة الطيب (2013)، بعنوان "أثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والإرباح) على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2010)"، والتي هدفت إلى قياس أثر الضرائب المباشرة والإرباح على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج (var) واختبار ديكي فولر، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج كان أبرزها وجود تأثير إيجابي وقوي لضريبة الدخل والإرباح على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير وكذلك يؤثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي وضعيف في ضريبة الدخل والإرباح في الفترة القصيرة.

دراسة الهيتي وأيوب (2012) بعنوان "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي: حالة الأردن"، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي وعلى المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الأردن خلال الفترة (1966-2010)، واستندت الدراسة إلى اختبار كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه (var) وخلصت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي للناتج المحلي أكبر فاعلية من السياسة المالية وأن الارتفاع في الطلب الكلي ناتج عن ارتفاع في العرض النقدي والذي يؤدي إلى زيادة في الناتج وارتفاع الأسعار.

دراسة المزروعي (2012)، بعنوان "اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف مدى تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي ومكوناته ودوره في عجز الموازنة، واعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي لبناء نموذج قياسي لتفسير النتائج بين المتغيرات حيث أوصت هذه الدراسة بضرورة إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية كذلك ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق غير الضروري لمعالجة العجز وزيادة الفائض ورفع معدل النمو الاقتصادي.

دراسة أبو زعيتر (2012)، بعنوان "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية" مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010م)، هدفت الدراسة التعرف إلى ماهية الموازنة، كما وهدفت الدراسة إلى التعرف والوقوف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام وأهمية الإيرادات في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (2000-2010م)، واستندت الدراسة إلى الأسلوب التحليل الإحصائي، واستندت بشكل أساسي على معادلة الانحدار (Regression)، وخلصت الدراسة إلى إن الاتفاقيات الاقتصادية ساعدت في تعظيم الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية من خلال تعظيم حجم التبادل التجاري، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير وتفعيل الاتفاقيات التجارية مع العالم العربي بعيداً عن إسرائيل.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة Risti, Nicolaescu & Tagaduan (2013) بعنوان "العجز في الموازنة وآثارها على النمو الاقتصادي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العجز في الموازنة على جميع العمليات الاقتصادية الكلية في المدى البعيد وكذلك اثر الاستهلاك الحكومي والأنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في رومانيا، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها بأن هناك أثر واضح ما بين العجز في الموازنة والنمو الاقتصادي، كذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، زيادة الأنفاق الاستثماري في المدى الطويل بالإضافة إلى المطالبة بتخفيض حجم الضرائب المباشرة على الدخل الذي يؤثر في حجم النمو الاقتصادي من خلال انخفاض المدخرات.

دراسة Ramzan & Mazhar (2013) بعنوان "أثر العجز في الموازنة على النمو الاقتصادي: دراسة حالة باكستان"، هدفت الدراسة إلى تقييم أثر عجز الموازنة في باكستان ما بين الأعوام 1980-2010م، واستخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل الانحدار بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لفترة الدراسة واستخدام اختبار بيرسون لفحص العلاقة بين المتغيرات هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من انه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار والتضخم) والمتغير التابع (الناتج المحلي) ووجود علاقة خطية بين الناتج المحلي وعجز الموازنة والائتمان الداخلي.

دراسة Dao (2013) بعنوان "العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في فيتنام"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد الكلي في فيتنام، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على اختبارات الإحصائية المتمثلة بمعادلة الانحدار

الخطي البسيط والمتعدد، بتحليل البيانات خلال الفترة 2003-2012م، واعتمدت الدراسة على نموذج (ARDL) هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن العجز في الموازنة له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي، كذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان من أبرزها ضرورة التعرف على الأسباب الكامنة وراء عجز الموازنة ومحاولة وضع حلول ناجعة لها.

دراسة Zonuzi et.al. (2011) بعنوان "العلاقة ما بين عجز الموازنة والتضخم في إيران"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة 1990-2007، كما وبينت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين عجز الموازنة والتضخم مختلفة ومتقلبة من بلد إلى آخر، هذا واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها كما استخدمت الدراسة معادلة الانحدار (Regression)، كما تم استخدام نموذج (GARCH)، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة قوية وإيجابية ما بين عجز الموازنة والتضخم، كذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان من أبرزها ضرورة زيادة عدد الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

دراسة Aisen & Hauner (2008) بعنوان "عجز الموازنة ومعدلات الفائدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة في الدول المتقدمة وكذلك الناشئة، كما واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على اختبارات الإحصائية المتمثلة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتجسدت عينة الدراسة من خلال الفترة الزمنية (1970-2006)، لحوالي (60) دولة من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة وكذلك ذات الاقتصاديات الناشئة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية فيما يخص عجز الموازنة ومعدل الفائدة، كما أن هذا التأثير يتباين من دولة إلى أخرى وكذلك من فترة زمنية إلى أخرى، كما بيت الدراسة بأن السياسة المالية تكون أكثر كفاءة وفاعلية في حال كان عجز الموازنة الأولي ومستوى الدين منخفضين.

دراسة Njeru (2003) بعنوان "أثر المساعدات الخارجية في الإنفاق العام: حالة كينيا"، هذا وتناولت الدراسة تأثير المساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الإنفاق العام، واستخدمت الدراسة نموذج هيلر لتعظيم المنفعة واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك حيث توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الأجنبية تساهم في زيادة الإنفاق الحكومي في المدى القصير بشكل كبير كذلك يجب على الحكومة الكينية العمل على إتباع سياسة اقتصادية فعالة للاستفادة من هذه المساعدات في المدى الطويل حيث تعاني كينيا من تجميد المساعدات بين فترة وأخرى.

دراسة (2001) Teboul and Moustier بعنوان "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط"، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط للفترة (1960-1996)، كما واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على اختبارات الإحصائية المتمثلة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومن أجل تقدير هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة، حيث توصلت إلى أن المساعدات تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، حيث تعتمد على المجالات التي توجه إليها، سواء نحو دعم المدخرات أو زيادة الاستثمارات، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن تأثير المساعدات الأجنبية يعتمد على مدى استمرار تدفقها.

1-12 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

- التعرف على أثر عجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي دراسة حالة الأردن من عام (2000-2015).
- تعد هذه الدراسة من الدراسات الوحيدة التي تبحث في "أثر عجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي" دراسة حالة الأردن من عام (2000-2015)، إذ أن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في ذلك تحديداً في فترة الدراسة والتي تعدّ من الدراسات الحديثة؛ وهذه الدراسة تقوم لأجل تسليط الضوء على ذلك.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

سيتم الحديث في هذا الفصل عن (سنة) محاور أساسية، ألا وهي (العجز في الموازنة، والنفقات العامة، والإيرادات العامة، الميزانية العامة، والدين الخارجي والمساعدات والمنح الخارجية، والرفاه الاقتصادي).

2-1 المبحث الأول: العجز في الموازنة:

تعدّ مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة سمة بارزة من سمات الاقتصاديات المعاصرة، المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فقد اعتمدت الليبرالية الجديدة على آلية السوق المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، وتهميش القطاع العام وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث كان الحل في معظم دول العالم لمواجهة هذا العجز هو ضبط الإنفاق العام وخاصة بما يتعلق منها في الاستثمارات الحكومية ومشاريع الضمان الاجتماعي والخدمات العامة التي يستفيد منها شريحة واسعة من الفقراء محدودي الدخل، والعمل على التوسع في زيادة موارد الدول السيادية والمتمثلة في الضرائب غير المباشرة والتي يتحمل عبؤها تلك الشريحة الواسعة من الفقراء ومحدودي الدخل، وتنعكس نتائج هذا الحل الانكماشية على تعطيل عملية التنمية، وزيادة معدلات البطالة، واتساع الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء، وتدهور مستويات المعيشة، وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة. وتتمثل الرؤية البديلة للسياسة الانكماشية، بمزيج من الاعتبارات التنموية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التوازن ما بين تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسير في برامج التنمية والنظرة الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفجوة بين شرائح المجتمع، وتخفيف معدلات البطالة، وتحسين المستويات المعيشية وتحقيق الرفاهية العامة (عصفور، 2015).

2-1-1 ماهية العجز في الموازنة:

يمكن تعريف العجز في الموازنة العامة على أنه الحالة التي تفوق النفقات العامة فيها الإيرادات العامة. مصطلح "العجز في الموازنة" هو الأكثر شيوعاً للإشارة إلى الإنفاق الحكومي

وليس إلى إنفاق الأفراد أو الشركات. عند الإشارة إلى عجز الحكومة المستحق، غالباً ما يتم استخدام مصطلح "الدين العام". عكس العجز في الميزانية هو الفائض وهو عندما تفوق الإيرادات النفقات. بينما عندما تتساوى الإيرادات والنفقات هذا ما يشار إليه بتوازن الموازنة.

2-1-2 أنواع العجز:

هناك الكثير من الأساليب الفنية والمالية المتبعة لحساب العجز في الموازنة العامة للدولة، وما يحكم تلك الأساليب المالية والفنية المتبعة في حساب العجز أو الوفرة هو السياسات المالية المتبعة، وقانون الموازنة العامة للدولة. فقد تلجأ بعض الدول إلى إضافة أرقام أخرى للإيرادات العامة للدولة، مثل ما حصل في جمهورية مصر العربية خلال الأعوام (2004-2005)، إذ تم إضافة أرقام بنك الاستثمار القومي، وهيئة السلع التموينية، وصناديق المعاشات، مما أدى إلى تعاضم الإيرادات العامة وخفض عجز الموازنة العامة، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهناك العجز الكلي والعجز الصافي، حيث يتم إدراج العجز الصافي أي العجز الذي يتم تمويله من خلال أذون الخزانة والسندات الحكومية، أحياناً يتم إدراج العجز مستبعداً منه الأقساط المطلوب سدادها خلال العام (وديع، 2004).

وفيما يخص الأردن، فإن عجز أو وفر الموازنة العامة للأردن، تمثل انعكاسات للإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية)، والنفقات العامة والتي يحكمها قانون الموازنة العامة، وهناك ما يسمى بالعجز الأولي (إجمالي الإيرادات العامة مطروحاً منه إجمالي النفقات العامة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام) والعجز الجاري (الإيرادات المحلية مطروحاً منها النفقات الجارية)، وعجز الموازنة الكلي متضمناً برنامج التحول الاقتصادي (على أساس الاستحقاق)، والذي يمثل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يتم احتساب الإيرادات العامة متضمنة للمساعدات الخارجية، وقياس نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، واحتساب الإيرادات العامة مستبعداً منها المساعدات الخارجية، وقياس نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة الكلي متضمناً برنامج التحول الاقتصادي (على الأساس النقدي) والذي يمثل العجز الكلي بعد استثناء الفوائد المجدولة من النفقات العامة (البنك المركزي الأردني، 2006).

في الجدول رقم (1) والذي يبين حجم الإنفاق الكلي على أساس الاستحقاق (إجمالي الإيرادات مطروحاً منها إجمالي الإنفاق باستثناء فوائد القروض المستحقة) ففي عام 2001 سجل الإنفاق الكلي زيادة بنسبة (16.4%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو النفقات الجارية منها نفقات الأجور والرواتب التقاعدية والإعانات الاجتماعية كذلك زادت إجمالي الإنفاق في عام 2002

بنسبة (4.4%) نتيجة زيادة النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية حيث ارتفعت النفقات الرأسمالية عن السنة السابقة بنسبة (8.2%) أي بمقدار (33) مليون دينار أما في عام 2003 فكان حجم الإنفاق الكلي قد ارتفع بنسبة كبيرة حيث بلغت (10.6%) نتيجة حرب العراق ورافق ذلك زيادة في النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية حيث بلغت نسبة الزيادة في النفقات الرأسمالية (10.6%) مقارنة بعام 2002.

من الملاحظ في الجدول رقم (1) أن حجم الإنفاق الكلي في تزايد مستمر نتيجة تزايد النفقات الجارية وكذلك تزايد النفقات الرأسمالية المتمثلة بمشاريع البنية التحتية ومشاريع التعليم والصحة بنسب متفاوتة ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع قيمة فاتورة المحروقات منذ عام 2012 وحتى منتصف عام 2015 قد ساهم بشكل كبير في زيادة حجم النفقات العامة وما ترتب عليها في تغطية خسائر شركة الكهرباء بالإضافة إلى أزمة اللاجئين السوريين ساهمت في زيادة النفقات الطارئة التي كانت بدايتها في عام 2011 وما زالت مستمرة.

نتيجة زيادة حجم النفقات العامة وتذبذب إجمالي الإيرادات العامة تولد عجز الموازنة ففي فترة الدراسة ومن خلال جدول رقم (1) وبشكل عام في ارتفاع حيث بلغ العجز الكلي في عام 2001 (-224) مليون دينار بعد احتساب المساعدات الخارجية كذلك بلغ العجز الكلي عام 2002 (259.6) مليون دينار بنسبة (3.8%) من الناتج المحلي، أما في عام 2003 سجل عجز الموازنة انخفاض نتيجة زيادة المنح والمساعدات الخارجية وانخفاض إجمالي النفقات العامة وتطور الإيرادات المحلية حيث تراجع العجز المالي إلى (196.8) مليون دينار وفي عام 2010 سجل انخفاض آخر في عجز الموازنة الكلي بسبب سياسة ضبط الإنفاق في مجال النفقات الرأسمالية.

في عام 2015 سجل عجز مالي في الموازنة بمقدار (926.5) مليون دينار مقارنة بعام 2014 الذي سجل عجز مالي بمقدار (583.3) مليون دينار وكان سبب هذا الارتفاع انخفاض حجم الإيرادات المحلية وحجم المنح والمساعدات الخارجية وبالرجوع إلى عام 2013 فقد سجل انخفاض في بمقدار (505.8) مليون دينار مقارنة بعام 2012 وسبب هذا الانخفاض هو زيادة المنح والمساعدات الخارجية حيث بلغ مجموعها (639.1) مليون دينار عام 2013 مقارنة بـ (327.3) عام 2012 ولذلك نجد أن عجز الموازنة من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن عجز الموازنة متذبذب وغير مستقر نتيجة تأثره بحجم المساعدات الخارجية وحجم الإنفاق الكلي وحجم الإيرادات المحلية.

الجدول رقم (1) الإنفاق والعجز لفترة الدراسة (2000-2015م) // بالمليون دينار

السنة	إجمالي الإنفاق /م.د.	العجز/الوفر قبل المساعدات /م.د.	العجز/ الوفر الكلي في الإنفاق بعد المساعدات على أساس الاستحقاق*/م.د.
2000	2,004.7	444-	203.8-
2001	2.316.3	657.7-	-224.3
2002	2.396.2	752.1-	-220.2
2003	2.809.8	1,134.2-	-196.8
2004**	3.180.5	1,033.3-	222.0-
2005	3.538.9	977.1-	-476.8
2006	3.912.2	747.8-	-443.2
2007	4.586.5	958.4-	-615.0
2008	5.431.9	1,056.5-	338.2-
2009	6.030.5	1,842.7-	-1,508.3
2010	5,708.0	1,446.9-	-1,045.2
2011	6,796.6	2.597.7-	-1,382.7
2012	6,878.2	2,151.3-	-1,824.0
2013	7,077.1	1,957.3-	1,318.2-
2014	7,267.6	1,820.0-	583.3-
2015	7,722.2	1,812.8-	926.5-

المصدر: نشرات مختلفة من البنك المركزي الأردني ووزارة المالية.

* الإنفاق على أساس الاستحقاق: إجمالي الإيرادات العامة مطروحا منها إجمالي الإنفاق العام.

** متضمنة منح ومساعدات من برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

2-2 المبحث الثاني: النفقات العامة

تُعد المبالغ التي يتم إنفاقها لأجل إشباع الحاجات العامة والتي تدخل ضمن بنود الموازنة العامة للحكومة المركزية نفقات عامة، حيث تعتمد قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، وهو ما يعني قيام الحكومة المركزية بتحديد الحاجات العامة أولاً، والتي عليها القيام بإشباعها، وهي السبب الوحيد والرئيس الذي ركزت عليه النظرية التقليدية، لأجل حصول الدولة على الإيرادات العامة، وتعتبر النفقات العامة أداة من الأدوات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هذا وارتبط مفهوم النفقات العامة وفق النظرية التقليدية بمفهوم الدولة الحارسة، إذ ركزت على ضرورة تقييد النفقات العامة وحصرها ضمن أضيق الحدود، وقد عبر عنها الاقتصادي ساي (Say) في عبارته المشهورة " إن أفضل النفقات هي أقلها حجماً"، وكذلك حياذ تلك النفقات العامة، إن ظهور النظرية الكنزوية للاقتصادي الإنجليزي كينز (John Maynard Kenyes) والتي تنادي بضرورة تدخل الدولة بكافة أدوات السياسة المالية والاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ولاتساع نطاق الحاجات العامة، أصبح لزاماً على الدولة تعديل سياساتها المالية الاتفاقية حسب الحاجة ، لأجل الحصول على الآثار المرغوبة، ومما يحول دون الوقوع في آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة. فالنفقة العامة ما هي إلا مبالغ نقدية، تخرج من ذمة شخص عام لأجل تحقيق منفعة عامة، أما الفكر الحديث والاهتمامات المتعاظمة للباحثين والمهتمين والاقتصاديين لم تقتصر على دراسة النفقات العامة من حيث تحقيق النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للنفقات العامة، بل تجاوزت ذلك لأجل تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ككل (دراز، 2002).

2-2-1 ماهية النفقات العامة:

هي عبارة عن مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي ويقصد تحقيق منفعة عامة أي إشباع الحاجات العامة والتي يحددها كل من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (زهير، شحادة، 2005).

حيث يتمثل أوجه الإنفاق في الدولة في كثير من المناحي، إذ تقسم النفقات الحكومية إلى الآتي (مجيد، 2008):

أولاً: النفقات الإدارية:

تتضمن النفقات الإدارية كل ما تتفقه الدولة للحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية التي تتطلبها الإدارة وزيادة عدد الموظفين بسبب اتساع وظائف وزيادة الخدمات الحكومية التي تكون مكثفة العمالة ومن أشكال النفقات الإدارية سوء الإدارة والتبذير في المال العام في شراء الكماليات وشراء الأثاث.

ثانياً: النفقات الاجتماعية:

حيث تحتل هذه النفقات مكاناً مرموقاً في سلم أولويات إنفاقات الدولة، وتزداد أهميتها كلما اتجهت الدولة نحو التقدم الاقتصادي والرفي الاجتماعي. حيث تهدف الدولة من الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل سواء، قُدمت بصورة منح معونات نقدية، أو قُدمت بصورة إعانات عينية.

فالإعانات النقدية التي تُمنح لمحدودي الدخل أو كبار السن أو العجزة أو قدامى المحاربين تؤدي إلى زيادة دخول الطبقات الفقيرة ومن ثم زيادة طلبها على ما تستهلكه من سلع وخدمات وبالتالي زيادة إنتاج ما زاد الطلب عليه، مما يرفع مستوى التشغيل (عمال ومواد أولوية وخدمات وعمليات إنتاجية) أي دخول متخصصين وعمال وبائعي مواد أولية جُدد إلى دائرة الإنتاج وبالتالي زيادة عدد وحجم الدخل الموزعة، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل. (الوزني، 2010).

ثالثاً: النفقات الاقتصادية:

تزداد هذه النفقات بشكل متزايد وبصورة مضطربة، نظراً لتزايد دور الدولة والمهام الملقاة على عاتقها، وما تتطلبه ذلك من نفقات مباشرة لإقامة المشاريع العامة، كإقامة الجسور أو شق الطرقات الخ.. أو نفقات في صورة منح لتشجيع بعض القطاعات لإنتاج سلع معينة، مما يخفض نفقة إنتاجها ومن ثم أسعار البيع للمستهلك، وبالتالي زيادة مبيعاتها في الداخل وزيادة صادراته للخارج مما قد يترتب عليه زيادة حجم الإنتاج المحلي مما يستتبع زيادة الطلب على عوامل الإنتاج (عمال، مواد أولية، رأس مال) وبالتالي توزيع مداخيل جديدة على أصحابها وزيادة طلبهم كذلك. أو إقامة صناعة في مناطق معينة لمنع هجرة سكانها أو التحول من إنتاج إلى آخر. أو إعانة المشاريع المتعثرة والتي تكون ضرورية للمجتمع، سواء من ناحية ما تنتجه من سلع وخدمات كالخبز أو الأدوية أو الاستشفاء، أو من ناحية ما تحققه من تشغيل للعمال، أو ما تستهلكه من مواد أولية، أو تستخدمه من رؤوس أموال، أو زيادة هذا النوع من الإنفاق في

فترات الكساد أو تقليله في حالات التضخم، مما يساعد في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع (الجبير، 2011).

رابعاً: النفقات السياسية:

تمثل النفقات السياسية سواء في الداخل أو في الخارج، نسبة لا يستهان بها من الإنفاق الحكومي، ويزداد هذا الإنفاق الأخير (الخارجي) كلما تزايد تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى. وهذه النفقات قد تكون في صورة منح أو إعانات نقدية و عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، كالمنتجات الزراعية أو السلع التموينية أو الآلات الصناعية أو الزراعية أو الأسلحة والذخائر المعدات الحربية. وقد تكون في صورة إيفاد الخبراء والفنيين المدربين إلى الدولة الممنوحة لتقديم خبراتهم وخدماتهم لها على أن تحمل الدولة المانحة كافة تكلفتهم (الحسني، 2016).

خامساً: النفقات العسكرية:

تمثل النفقات العسكرية في الوقت الحاضر جزءاً كبيراً من موازنات الدولة. وترجع هذه الزيادة على سرعة التقدم التكنولوجي مما يدفع الدول بمواكبة هذا التقدم، وبالتالي زيادة الإنفاق وكذلك وجود الصراعات حيث أن الحروب تستنزف خزائن الدول.

والنظرة السائدة لمثل هذه النفقات أنها نفقات استهلاكية غير منتجة لأنها تجمد مبالغ كبيرة كان من الممكن استعمالها لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع التصدير كما أن الإنفاق العسكري يكون على حساب خفض الإنفاق العام في القطاعات الأخرى التي تقدم سلع عامة منها الصحة والتعليم والبنية التحتية كما يساهم أيضاً في عجز ميزان المدفوعات (أندراوس، 2010).

2-2-2 زيادة النفقات العامة وأسبابها:

بين مساعدة وعقلة (2011) زيادة النفقات العامة وأسبابها على النحو الآتي:

أولاً: تطور مهام الدولة وازديادها:

إن تطور دور الدولة من دولة حارسة على دولة متدخلة في كافة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تطور مفهوم الإنفاق من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث التي توسع من دور ونشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي أو كلاهما، مما يترتب على زيادة نفقة إنتاج الوحدة الواحدة من الخدمات التي تقدمها الدولة وزيادة الأجور.

ثانياً: الحروب والنفقات العسكرية:

أدى انتشار الحروب وزيادة الصراعات الدولية في مطلع القرن الحالي وتطور الأسلحة والحاجة إلى تحديث الجيش وزيادة النفقات العامة سواء لتمويل النشاط العسكري أو لغايات إعانة منكوبي الحرب وتعمير ما قد تخلفه من مزار.

ثالثاً: زيادة النفقات الإدارية:

أن سوء التنظيم الإداري وزيادة عدد العاملين بقطاع الدولة مع قلة كفايتهم أدى إلى تعثر الإدارة الحكومية وزيادة تكاليفها الإدارية.

رابعاً: زيادة عدد السكان:

زيادة عدد السكان يتطلب من الدولة زيادة حجم خدماتها. فالبلد الذي يكون تعداده مليون نسمة سينفق أكثر عندما يصبح تعداده مليونين مثلاً، فهذه الزيادة تتطلب عدداً أكبر من الموظفين والقضاة والمدارس والمستشفيات، وهذا يعني زيادة النفقات العامة.

خامساً: التضخم:

هو الارتفاع في الملموس والمستمر في الأسعار عبر فترة زمنية ليست بالقصير بل تكون ممتدة ومتواصلة لذلك تحاول الدول المتقدمة والمتطورة اقتصادياً التركيز على النمو الاقتصادي في ظل معدل تضخم منخفض وأصبح هذا هدف رئيسي لحكومات الدول الاقتصادية المتطورة واقتصاديها (Ramzan & Mazhar, 2013).

من أنواع التضخم (Umaru & Zubairu, 2012):

- التضخم الناتج عن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة أكبر من العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي أو ارتفاع الأسعار الخارجية أو بسبب زيادة المعروض النقدي المحلي.
- التضخم الناتج عن نقص في حجم المعروض الكلي من السلع والخدمات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود بدائل ملائمة مثال ذلك ارتفاع سعر مواد البناء وأسعار الطاقة.
- التضخم الناتج عن التغيرات في السياسة النقدية.

يعتبر التضخم محفزاً للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تحفيز النمو الاقتصادي في الناتج المحلي (GDP) والهدف من ذلك السيطرة على ارتفاع الأسعار (التضخم) وإبقائها ضمن المعدل

المناسب، إن النمو الاقتصادي سوف ينعكس على زيادة الدخل ومستوى رفاهية الأفراد. وفي الجدول التالي (2) والذي يعكس أثر التضخم على الناتج المحلي في الأردن بسعر الأساس والثابت لفترة الدراسة الذي نلاحظ من خلال بيانات الجدول نمو حجم الإنتاج المحلي مقاساً بالسعر الجاري والثابت ولكن بمعدلات متغيرة وغير ثابتة رغم وجود التضخم ويعود السبب في ذلك إلى جملة من الأسباب منها:

- ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع والخدمات ومواد الخام.
- ارتفاع أسعار الطاقة مما اثر بشكل سلبي على مستوى أسعار عناصر الإنتاج وارتفاع التكاليف.
- الوضع السياسي الإقليمي الذي ساهم بإغلاق كثير من الأسواق التصديرية للمنتجات المحلية كذلك ارتفاع تكلفة استيراد بعض مواد الخام.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (2000-2015)*/مليون دينار

السنة	ناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري م/د	معدل النمو بالأسعار الجارية م/د	**معدل النمو بالأسعار الثابتة م/د
2000	5998.600	3.8%	4.2%
2001	6363.700	6.1%	5.3%
2002	6794.000	6.5%	5.7%
2003	7228.800	6.3%	4.1%
2004	8090.700	13.3%	7.7%
2005	8925.400	10.7%	8.1%
2006	10675.369	17.5%	8.0%
2007	12131.423	11.4%	6.6%
2008	15593.411	28.5%	2.3%
2009	16912.209	8.5%	5.5%
2010	18762.020	10.9%	2.3%
2011	20476.590	9.1%	2.6%
2012	21965.500	7.3%	2.7%
2013	23851.600	8.6%	2.8%
2014	25437.100	6.6%	3.1%
2015	26637.400	6.3%	2.3%

المصدر: نشرات البنك المركزي وتقارير وزارة المالية لفترة الدراسة.

* الناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

ويتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، فإذا تم تقييم الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما بمتوسط الأسعار السائدة في تلك السنة فهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يكون بالأسعار الجارية. أما إذا تم تقييم الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى متوسط الأسعار التي كانت سائدة في سنة الأساس فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون عندها مقاساً بالأسعار الثابتة.

**بالأسعار الثابتة: (100=1994)

3-2 المبحث الثالث: الإيرادات العامة

يلزم للدولة للقيام بالنفقات العامة تحصيل وتدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية تلك النفقات وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساساً من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من التحويلات المالية من الخارج عند عدم كفاية الموارد المحلية لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة للدولة منها ما يأتي من مصادر داخلية كعوائد المصادر الطبيعية أو من مشاريع اقتصادية تمتلكها الدولة أو عن طريق رسوم مقابل تقديم خدمات عامة أو من خلال الإيرادات الضريبية ومنها كذلك عن طريق قروض داخلية وخارجية (Marinez, 2014).

من الملاحظ في الجدول رقم (3) والذي يبين الإيرادات العامة لفترة الدراسة ونسبة المساعدات الخارجية في إجمالي الإيرادات المحلية كذلك نسبتها إلى الناتج المحلي وجود تصاعد في حجم الإيرادات المحلية حيث سجلت نمو في الإيرادات المحلية في عام 2002 ما نسبته (3%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الإيرادات الغير ضريبية بنسبة (9.9%) وانخفاض الإيرادات الضريبية إلى (9.9%) على مدخلات الإنتاج وسجلت الإيرادات المحلية انخفاضاً في عام 2003 بمقدار (16%) بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية أقل من (8.3%) لذلك نجد أن الإيرادات المحلية غير ثابتة لفترة الدراسة نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع الإيرادات غير الضريبية أو العكس بالإضافة أن الإيرادات المحلية تتأثر بحجم إقسط القروض المسددة أما بالنسبة للإيرادات الخارجية فهي مرتبطة بالظروف الإقليمية والدولية حيث نجد زيادة في حجم الإيرادات في عام 2003 لمساعدة الأردن لمواجهة الظروف الطارئة بسبب حرب العراق حيث بلغت نسبة المساعدات الخارجية (35%) وهي أعلى نسبة من خلال بيانات جدول (3).

الجدول رقم (3) الإيرادات العامة خلال السنوات (2000-2015م)/مليون دينار

السنة	الإيرادات المحلية قبل المساعدات م/د	إجمالي الإيرادات بعد المساعدات م/د	نسبة المساعدات الخارجية إلى إجمالي الإيرادات % م/د	نسبة إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية إلى GDP % م/د
2000	1,560.7	1,800.9	15.4	30.8
2001	1,658.6	2,092.0	20.7	32.9
2002	16,44.1	2,136.0	23.0	31.5
2003	1,675.6	2,613.0	35.9	36.3
*2004	2,147.2	2,958.5	23.8	36.6
2005	2,561.8	3,062.1	16.3	34.2
2006	3,164.4	3,469.0	8.8	33.0
2007	3,971.5	3,628.1	8.6	33.9
2008	4,375.4	5,093.7	14.1	32.7
2009	4,187.8	4,521.2	7.4	26.7
2010	4,261.1	4,662.8	8.6	24.9
2011	4,198.9	5,413.9	22.4	26.4
2012	4,726.9	5,054.2	6.5	23.0
2013	5,119.8	5,758.9	11.1	24.0
2014	6,031.0	7,267.6	17.0	28.6
2015	5,909.7	6,796.200	15.0	59.5

المصدر: نشرات مختلفة من البنك المركزي الأردني.

* تتضمن منح ومساعدات برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

2-3-1 مصادر إيرادات الدولة:

كما يورد طاقة والغزاوي (2010) مصادر إيرادات الحكومة المركزية، حيث تقسم إلى إيرادات ضريبية أو غير ضريبية وهذه الأخيرة قد تكون استثنائية. والإيرادات غير الضريبية على سبيل المثال لا الحصر قد يكون مصدرها أملاك الدولة أو الرسوم أو القروض. أما الإيرادات الغير الضريبية الاستثنائية، فهذه قد تكون مصدرها المقابل الذي يُدفع لتسوية مخالفات البناء، أو تسوية مخالفات الأملاك البحرية، أو زيادة عامل الاستثمار.

2-3-2 الإيرادات غير الضريبية:

يورد فوزي (2003) بأن هناك عدة وسائل غير الضريبية، تمثل إيرادات للدولة، وهذه الوسائل هي:

أولاً: الرسوم: تقوم الدولة بتوفير بعض الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى وحدات مختلفة والتي يعود من أدائها نفع عام للمجتمع ككل، وفي نفس الوقت نفع خاص مباشر على بعض أفراد المجتمع الذي يُمكن تحديدهم وتقدير قيمة المنفعة الخاصة التي عادت على المنفعة

من هذه الخدمة، كالرسوم القضائية، ورسوم التعليم ورسوم الترخيص للمزاولة بعض المهن والأعمال.

ثانياً: مقابل التحسين: تقوم الدولة بتنفيذ الكثير من الأعمال ذات النفع العام، كشق قنوات المياه أو إقامة الجسور، أو تخطيط المدن والضواحي الجديدة، بشق الطرقات وتوصيل المياه والمجاري والكهرباء والهاتف، مما يؤدي على نفع عام يتمثل في ترميم هذه المناطق وتحسين الأحوال الصحية العامة والأمن العام وهذه الأعمال من شأنها أن تزيد قيمة الأراضي الواقعة في هذه المناطق التي نُفذت فيها تلك الأعمال وبالتالي تكون السبب المباشر لزيادة قيمة هذه العقارات، وهذا ما يعطيها الحق في الحصول على مقابل لهذه المنافع التي استفاد منها أصحاب هذه العقارات، وهذا المقابل يُسميه علماء المالية مقابل التحسين.

ثالثاً: الغرامة: هي عقوبة مالية رادعة تُفرض على مرتكبي المخالفات القانونية الهدف منها توقيع الجزاء وليس الحصيدلة كمورد من موارد الدولة المالية، كلما حققت الغرامة أهدافها الرادعة كلما قلت المخالفات المرتكبة وبالتالي انخفضت حصيلتها. وعلى العكس من ذلك تزداد حصيلتها إذا فشلت في تحقيق الردع المطلوب منها (قدورة، 2012).

رابعاً: أملاك الدولة: حيث يمكن أن تكون أملاك الدولة أملاكاً عامة أو خاصة، والأملاك العامة وهي الأملاك التي تتصف بالاستهلاك العام المتاح للجميع تحقيقاً للمنفعة العامة، كالشوارع والساحات الشواطئ ومجاري المياه، وهذه الأمور لا تعطى إيراداً للدولة إلا فيما ندر، إما في حالة السماح بتعليق بعض الإعلانات في الشوارع، أو وضع بعض الأكشاك على الأرصفة للبيع (القيسي، 2015).

خامساً: الهبات والهدايا: حيث قد تتلقى بعض الحكومات من حين لآخر بعض الهدايا والتبرعات من مواطنيها بهدف المساعدة في تمويل النفقات العامة، ومن الصعب الاعتماد على الهبات والهدايا كمصدر من مصادر تمويل النفقات العامة، نظراً لضآلة حصيلتها وعدم ضمان دوريتها، وأن كان هذا لا ينفي قيامها بتغطية جانب كبير من النفقات العامة في بعض الدول وخاصة بالنسبة للمستشفيات أو بعض البحوث الطبية لبعض الأمراض المستعصية، أو مراكز التعليم (أبو الفتوح، 2014).

سادساً: المنح والإعانات الأجنبية: تتخذ المنح والإعانات الأجنبية أشكالاً متعددة، فقد تكون نقدية، أو عينية في صورة سلع استهلاكية إنتاجية، أو في صورة خدمات بإيفاد الخبراء

والفنيين والمدربين من مواطني الدولة المانحة لتقديم خبراتهم وخدماتهم للدولة الممنوحة، وقد تكون الإعانات الأجنبية مشروطة.

سابعاً: الإصدار النقدي: قد تمول الدولة نفقاتها بطبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية، وذلك لعدم قدرة الدولة اللجوء إلى قروض، ونظراً للأخطار التضخمية الضارة لهذه الطريقة التمويلية، بعض الحكومات عادة تتجنب اللجوء إليها بقدر الإمكان (عيسى، 2013).

2-3-3 الإيرادات الضريبية:

تعد الضرائب الجوهر الأساس لكافة التشريعات المالية، فالضريبة مرت بتطورات نتيجة تطور دور الدولة ووظائفها.

وتعرف الضريبة بأنها فريضة مالية تفرض من قبل الحكومة المركزية أو إحدى الهيئات العامة على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمعاملات التجارية والتحويلات المالية أو على الملكية وبذلك تكون للضريبة دور رئيسي بجانب مصادر الإيرادات الأخرى في تغطية نفقات الحكومة المركزية. أن الأفراد دافعي الضرائب لا يحصلون على عائد متساوي أو منفعة متساوية من السلع والخدمات العامة التي تقوم الدولة بإنتاجها مقابل الضرائب التي يدفعونها وتلعب الإيرادات العامة دور مهم في تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية (الطيب، 2013).

2-3-4 أهداف الدولة من الضريبة:

إن أهداف الحكومة المركزية العصرية التي يمكن تحقيقها عن طريق الضرائب، قد تكون مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وبينها عثمان والعثماني (2007) على النحو الآتي.

أولاً: الأهداف الاقتصادية: تهدف الضريبة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، من خلال حوافز ضريبية وأسعار تمييزية للضريبة تسمح بمعدل التراكم الرأسمالي وتوجيهه الموارد الاقتصادية باتجاه الأنشطة الاقتصادية كما أنه يساهم النظام الضريبي بدور مهم في مواجهة التقلبات الاقتصادية بين رواج وانكماش.

ثانياً: الأهداف السياسية: قد تهدف الضريبة إلى تحقيق أهداف سياسية، ويتم تصميم النظام الضريبي وصياغته بما يسمح بمنح الإعفاءات والمزايا الضريبية للنظام الحاكم في

حالة وجود نظام سياسي فردي أو حزبي، ولكن في النظام الديمقراطي حيث تتعدد الأحزاب ومشاركة المجتمع بين اتخاذ القرار فإن النظام الضريبي يتم صياغته لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: قد تهدف الضريبة على تحقيق أغراض اجتماعية متعددة، عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وبما يتفق مع أيديولوجيات المجتمع حيث تتدخل الدولة من خلال نظامها الضريبي في تعديل توزيع السوق للدخل أو الثروات.

هذا وقد أصبحت العدالة الضريبية هدفاً يسعى النظام إلى تحقيقه وأصبح الاعتماد على الضرائب التصاعدية على مجموع الدخل الشخصي والتوسع في منح الإعفاءات يهدف إلى هدف اجتماعي يجب على الحكومة تحقيقه من خلال سياساتها الضريبية من ناحية وسياسية الإنفاق العام.

2-4 المبحث الرابع: الموازنة العامة

يعرف سلوم والمهاني (2007) الموازنة للدولة بأنها مجموعة من الأهداف والبرامج ممثلة بالأرقام تسعى السلطة التنفيذية إلى تنفيذها بواسطة الوحدات الإدارية التابعة لها خلال فترة زمنية قادمة وعادة ما تكون سنة بأقل التكاليف من خلال بيان مصادر تمويل هذه البرامج والأهداف ويتم إقرار الموازنة من قبل السلطة التشريعية لتنفيذها، ويشمل مشروع الموازنة فضلاً عن الإيرادات والمصروفات المقدرة للسنة المالية التالية بيان المنصرف المتحصل في ثلاث سنوات مضت، والغرض من ذلك تسهيل عمل المقارنة للسلطة التشريعية عند دراسة الميزانية. وكما يورد سلوم والمهاني (2007) أنواع أخرى للموازنة وهي كالتالي:

- موازنة الاعتمادات أو البنود حيث يتم تقدير الإيرادات والنفقات حسب بنود الموازنة.
 - موازنة البرامج والأداء حيث توضح الأهداف المحددة ويعبر عنها ببرامج ومشروعات محددة.
 - موازنة التخطيط والبرمجة حيث تعتمد على التخطيط وتوفير البيانات واستخدام الأسلوب العلمي في تقييم البدائل واختيار الأفضل على المستوى القومي.
 - موازنة الأساس الصفري يقصد بها نقل المخصصات المالية من مشاريع وبرامج ذات أولويات أقل إلى مشاريع وبرامج ذات أولوية أعلى وأفضل.
 - الموازنة التعاقدية حيث تقوم الدول بتنفيذ برامجها ومشاريعها من خلال متعاقدين من خلال طرح العطاءات لتحقيق أقل كلفة ممكنة.
- والميزانية عمل سياسي فهي عبارة عن برنامج الحكومة المركزية الذي تتقدم به للبرلمان والذي تعبر فيه عن سياستها في الحكم، في تقدير الإيرادات، وكيفية توزيع أعباء الضرائب تعبر الحكومة عن اتجاهاتها نحو التقليل من الفروق بين الطبقات، والميزانية ضابط الحركة الحكومية وأساس تحقيق المصالح العامة وأن ما يتعلق بمالية الدولة تسمى حقوق الأفراد وواجباتهم، مباشرة بالذات، وقد كانت في مختلف الدول والعصور المحرك الأول لامتعاض الشعوب أو لرضاهم. كما أنها تنظيم مالي يقابل بين النوعين السابقين ويحدد العلاقة بينهما ويوجههما معاً لتحقيق السياسة المالية، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام وعلاقته بالاقتصاد القومي ويعتبر خطة مالية تظهر بوثيقة الميزانية التي هي تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة هي سنة في المعتاد تم الترخيص لها من السلطة التشريعية (حماد، 2005).

2-4-1 ماهية الموازنة العامة:

تعرف بأنها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة قادمة غالباً ما تكون سنة حيث أنها تمثل بيانات لتوقعات ما قد تتفقه الدولة من خلال الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة تقدر بسنة.

إن بنود الإيرادات والنفقات وحجمها يمثل برنامج عمل الدولة وتعكس سياساتها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الموازنة العامة عمل تؤديه السلطة التنفيذية إعداداً وتحضيراً وتنفيذاً ويتم إجازتها من قبل السلطة التشريعية وقد تضمن السلطة التنفيذية ملحقات للموازنة مثل فرض ضرائب جديدة (الدوري والجنابي، 2009).

2-4-2 أنواع الموازنات:

بينت ناشد (2006) أنواع الموازنات وعلى النحو الآتي:

الموازنة العامة: وهي الموازنة السنوية التي تتضمن واردات الدولة ونفقاتها العامة.

الموازنات الملحقة: حيث توضع هذه الموازنات الخاصة لبعض الإدارات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً، أو صناعياً، أو اجتماعياً أو ثقافياً، لمعرفة حقيقة نشاطها وأوضاعها، بصورة منفصلة عن الإدارات الأخرى الداخلة نفقاتها في الموازنة، لهذا تلحق بالموازنات العامة للصلة الوثيقة بينهما.

الموازنات المستقلة : إن تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ترتب عليه نشوء مؤسسات عامة ذات طابع تجاري أو صناعي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة وباستقلال إداري بالإضافة على الاستقلال المالي الذي تنتبع به الإدارات العامة ذات الموازنات الملحقة.

الموازنات الاستثنائية: سميت بالاستثنائية لمواجهة حدث طارئ كحالة حرب أو زلازل أو فيضان أو تنفيذ مشاريع كبرى تتطلب نفقات كبيرة، كبناء مطار، أو مرفأ، أو سكة حديد، أو شبكة مياه.

دور الميزانية العامة للدولة (Jacobs, Helis & Bouley, 2009):

- أصبحت الموازنة تعكس اتجاه السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والهدف من هذه السياسات كذلك تعكس دور السلطة التشريعية في التحقق من سلامة الوسائل التي تختارها الحكومة لتحقيق أهداف المجتمع وواقعية تنفيذها وتأسيسها.
- تعكس قدرة الدولة على إعادة توجيه إيرادات الدولة إلى مشاريع تنمية واقتصادية ضمن تفكير استراتيجي أو مواجهة حالات الطوارئ كالحروب والكوارث الطبيعية.

2-4-3 المبادئ التي تقوم عليها الموازنة:

يورد خيرى (2013) المبادئ التي تقوم عليها الموازنة وهي كالتالي:

أولاً: مبدأ سنوية الميزانية: حيث يقصد بهذا المبدأ أن تعد الموازنة عن سنة قادمة وأنها يجب أن تأخذ موافقة السلطة التشريعية كل عام حيث أن فترة العام تكون كافية لتغطي جوانب النفقات والعوامل المؤثرة فيها ولكن أجاز الخروج عن هذا المبدأ لأسباب طارئة أو خاصة مثل تعديل بداية السنة المالية أو عندما تقوم الدولة بوضع ميزانية لأكثر من سنة لتنفيذ مشاريع وبرامج أكثر من سنة.

ثانياً: مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تقوم الدولة بتقديم كافة النفقات والإيرادات في موازنة واحدة وتعرض على السلطة التشريعية مرة واحدة لإقرارها ومن هنا نستطيع أن نأخذ فكرة عن المركز المالي للدولة من خلال معرفة النفقات واتجاهها وكذلك الإيرادات المختلفة.

هنالك استثناءات على مبدأ وحدة الموازنة مثل موازنات غير عادية كحالة الحروب أو تمويل مشاريع طويلة الأجل.

ثالثاً: مبدأ عمومية الميزانية: تقوم الميزانيات الحديثة على أساس مبدأ عمومية الميزانية أي شمول الميزانية العامة على كافة النفقات العامة وكافة الإيرادات العامة بحيث لا تخصم أي نفقات أي مرفق من إيراداته ولا يخصص إيراد معين لنفقة معينة. وتأخذ بعض الدول استثناء بمبدأ إيراد معين لنفقة معينة كما هو الحال في حالة إصدار قرض لمواجهة نفقة معينة غير عادية أو نص المشرع صراحة على تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة خاصة بمرفق معين للارتفاع بكفاءة هذا المرفق.

رابعاً: مبدأ توازن الموازنة: يقصد بمبدأ توازن الموازنة أن تكون النفقات العامة متعادلة مع الإيرادات العامة المستمدة من الضرائب والرسوم وإيرادات الدولة الخاصة بحيث لا تزيد النفقات العامة على الإيرادات العادية، كما لا تجاوز الإيرادات العادية النفقات العامة، وفي الفكر تغيرت النظرة إلى مفهوم الموازنة المتوازنة وظهر ما يسمى نظرية العجز المقصود أو المنظم وتستخدم في حالة وجود الكساد حيث يتم استخدامها لتنشيط الاقتصاد وذلك عن طريق خفض الضرائب أو مضاعفة حجم الإنفاق العام (جمال، 2004).

2-5 المبحث الخامس: الدين الخارجي والمساعدات والمنح الخارجية

يعرف الدين الخارجي بأنه الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية أو من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الكثير من الدول النامية تعاني من الكثير من المشاكل، إلا أن الأبرز في هذه المشاكل تدني مستوى الدخل لدى مواطنيها، مقارنة مع الدول المتقدمة، إذ أن انخفاض مستوى دخل الفرد يؤدي إلى شح الادخارات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في معدل رأس المال المتراكم الذي يمكن توظيفه في عمليات الاستثمار.

كذلك فإن على عاتق حكومات تلك الدول عبئاً متعاضماً فيما يخص دفع عجلة التنمية وتشجيع الاستثمار الأمر الذي يتطلب توجيه القروض والمساعدات الخارجية نحو الاستثمار المحلي في مشاريع إنتاجية.

والأردن كغيره من الدول النامية التي تعاني تدني مستوى الدخل ونسبة فقر غير بسيطة وتدني مستوى الادخار ومن عجز مزمن في الموازنة العامة يلجأ الأردن لسد عجز الموازنة بالإضافة إلى الإيرادات المختلفة كالضرائب وكذلك الرسوم والاستناد بشكل أساسي على المنح والقروض والهيئات والمساعدات الخارجية (Abdelhadi, 2011).

2-5-1 مفهوم المساعدات والمنح الخارجية:

تعتبر المساعدات الدولية والتي تأتي في صورة مشروعات تمولها المؤسسات الدولية المانحة للدول المتلقية وغالباً ما تكون هذه المساعدات مشروطة من قبل الدولة المانحة، أما المنح والإعانات الأجنبية عادة لا تكون مشروطة ويكون لها دوراً هاماً في علاج اختناق المدخرات المحلية واختناق حجم النقد الأجنبي بمعنى نقص في حجم العملات الصعبة في الاقتصاد القومي حيث تسهم في توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة والمضي تنفيذها كذلك تساهم المنح والإعانات الخارجية بتوفير النقد الأجنبي اللازم لشراء وسائل الإنتاج ولكن تكون الاستفادة من هذه المساعدات والمنح متوقف على مدى طاقة وقدرة وإدارة الدولة المتلقية للاقتصاد المحلي طبقاً للأهداف القومية الموضوعية والمخطط لها (النسور، 2010)

هذا وعرف العمرو (2004)، المساعدات الخارجية بأنها "مجملة انسياب رؤوس الأموال والسلع من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، والدول المصدرة للنفط إلى الدول النامية غير النفطية والتي تأخذ إما شكل هبات أو شكل قروض ميسرة، أي تكون شروطها المتعلقة بسعر

الفائدة ومدة القرض والطريقة التي يتم بها سداد القرض بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة أو بمنتجات محلية أفضل من الشروط المتاحة في السوق التجارية عند التعاقد على القرض".

2-5-2 أشكال المساعدات الخارجية:

تأخذ المساعدات الخارجية أشكالاً متنشعبة، ومن هذه الأشكال الآتي:

أولاً: المساعدات الاقتصادية: وتتمثل في أن تقوم الدول الغنية بتقديم الدعم المادي للدول الفقيرة، كما يمكن أن تكون تلك المساعدات على شكل تقديم مواد عينية، مثل الحبوب أو بيعها للدول الفقيرة بأقل من أسعارها السوقية. أو تقديم تسهيلات استثمارية مثل أن تقوم الدول الغنية بالاستثمار لدى الدول الفقيرة خاصة إذا ما توافرت لديها مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية، والمواد الخام اللازمة لأجل التصنيع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق دخول جديدة للأفراد، وبالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية، والتقليل من معدلات البطالة وكذلك تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية، هذا وتقوم الدول الغنية بالتركيز على الاستثمار في السلع الإستراتيجية التي تخدم قطاعات تلك الدول المانحة دون أن تقوم بمراعاة احتياجات الدول النامية، ومن المشاكل المترتبة على عملية الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية أنها تهدد أمن الدول النامية وتعاضم من حجم النفوذ والسيطرة الأجنبية على تلك الدول، كما أنها تؤثر في سلم الأولويات التي ينبغي أن تراعي في الدول النامية (صادق، 2010).

ثانياً: المساعدات العسكرية: تكون المساعدات العسكرية بعدة أشكال معدات عسكرية أو على شكل تدريب الجيش من خلال مدرسين أو تقديم استشارات من خلال مستشارين وغالباً ما تكون المساعدات العسكرية أكبر من أشكال المساعدات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل الأمن القومي للدول المانحة والحفاظ على مصالحها من خلال محاربة الإرهاب العابر للحدود والمنظمات الإرهابية كذلك كسب مزيد من الحلفاء من الدول الضعيفة وجعل سياستها متناغمة مع سياسات الدول المانحة (Tarnoff and Lawson, 2016).

ثالثاً: المنح والإعانات: وهي تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة إليها على شكل نقد في عملات قابلة للتحويل أو على شكل عيني يتمثل في خبرات فنية أو سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية وقد تكون الإعانة (Aid) مكونة من قرض بالإضافة على هبة، ويكون هذا القرض بشروط ميسرة تمتاز بطول الأجل وبسعر فائدة منخفض

والهدف من هذه المنح والإعانات لمساعدة الحكومات في الدول الفقيرة للقيام بواجباتها تجاه أفرادها، وزيادة القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

بالرغم من أن المنافع والفوائد التي تجنيها الدول النامية من عملية نقل التكنولوجيا إليها والمتمثلة في تعظيم معدلات تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، إلا أن هناك آثاراً سلبية من جراء هذه العملية ومنها زيادة البطالة والفقر بين قطاعات كبيرة من العمال كون التكنولوجيا المستوردة تؤدي إلى الاستغناء عن جزء كبير من العمال، وهذا لا يناسب بعض الدول النامية التي تسعى لأجل محاربة مشكلتي الفقر وكذلك البطالة (عجام وآخرون، 2006).

رابعاً: القروض بشروط ميسرة: القروض الخارجية تعني الحصول على مبالغ حقيقية عن طريق مصدر خارجي للدولة بحيث يتم الاتفاق بين الدولة مع هذه المصادر التي قد تكون دول أجنبية أو مؤسسات مالية أجنبية بتسديد هذه المبالغ بعد فترة زمنية متفق عليها مضافاً إليها الفائدة المنفق عليها، وقد تكون هذه القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وأما من وجهة نظر البنك الدولي والصندوق الدولي فإن القروض الخارجية تعرف على أنها إجمالي الدين الخارجي في تاريخ معين، يعادل مبالغ الالتزام التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها.

خامساً: المساعدات المالية بدون مقابل: حيث وجدت دراسة صادرة عن المكتبة القانونية للكونجرس الأمريكي (2011) بأن المساعدات المالية بدون مقابل هي المساعدات المالية التي تقوم بها بعض حكومات الدول الغنية مثل الكويت واليابان وروسيا وبعض البلدان الأوروبية بمنحها إلى الدول النامية والفقيرة لأجل سد العجز في موازنتها أو لمواجهة ظروف غير طبيعية واستثنائية، وقد تكون هذه المساعدات بشكل دوري سنوي منتظم كدعم مباشر للموازنة العامة، وقد تواجه بعض الدول النامية أحياناً ضغوطاً داخلية أو ضغوطاً خارجية، ولأجل مواجهة هذه الضغوط تلجأ الدول النامية والفقيرة إلى الاستعانة بالدول الغنية لأجل تقديم المساعدات المالية لها، كذلك تقوم الدول الغنية بتقديم تلك المساعدات للدول التي لا يوجد لها موارد اقتصادية كافية حيث تساعد على النمو الاقتصادي وزيادة الأمن الاجتماعي وقد تكون هذه المساعدات لدول مجاورة أو لدول بعيدة جداً مثل المساعدات الفرنسية للدول الأفريقية، وبشكل عام تكون المساعدات لجملة من الأسباب ألا وهي:

1- بعض المساعدات المالية تكون لمحاربة الفقر والبطالة والأمن الغذائي للدول الفقيرة.

- 2- تهدف بعض المساعدات المالية للحفاظ على حقوق المواطنين وتساوي الحقوق بين الجنسين وقد اعتمدت بعض الدول هذا المعيار في توجيه المساعدات إلى الدول الفقيرة منها السويد والنرويج.
- 3- بعض الدول اهتمت بالسلم الأهلي والسلام والأمن القومي كمعيار أساسي لمنح المساعدات.
- 4- قد تمنح المساعدات لمواجهة ظروف طارئة جدا مثل وجود اللاجئين في بعض الدول الصديقة والحليفة والمجاورة نتيجة الحروب والكوارث.
- 5- من خلال المساعدات المالية بدون مقابل تستطيع الحكومة تمويل استثماراتها في رأس المال الاجتماعي، والذي يعد أمراً ضرورياً في الدول النامية، حيث يتميز هذا الاستثمار بعدم وجود مردود مادي مباشر.
- 6- هذا وتعطى القروض عادة للدول المستقرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عكس المساعدات المالية الخالصة التي عادة ما تعطى للدول غير المستقرة لأجل مساعدتها على الاستقرار (الأسكوا، 2005).

2-5-3 أهداف المساعدات الخارجية:

إن المساعدات الخارجية أهداف متباينة، منها ما يتعلق بالدولة المانحة للمساعدات وأخرى مرتبطة بالدولة المستقبلة لها كما يوردها (Bandyopadhyay and Vermin, 2013) كالتالي:

أ- الأهداف المتعلقة بالدولة المستقبلة:

- أهداف سياسية: وهي تتمثل في الاستقرار الداخلي من خلال استمرار تأييد ورضا الشعب للحكومة جراء ما تحدثه تلك المساعدات من آثار إيجابية.
- أهداف اقتصادية: وتتجسد في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي وتحسين النشاط التجاري وزيادة الدخل ودفع عملية التنمية إلى الأمام في الدولة النامية المستقبلة للمساعدات.
- أهداف إستراتيجية: يمكن أن تتحد مصلحة الدولة النامية والدولة الغنية معاً من أجل تحقيق هدف واحد مشترك، خاصة إن كانتا متجاورتين كما هو الحال في أمريكا والمكسيك حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية (دولة غنية) لأجل الدفاع عن الحدود الإقليمية للمكسيك (دولة نامية)، إذ أن المكسيك تشكل موقعاً استراتيجياً بالنسبة لأمريكا

تسعى لأجل الاستفادة منه واحتكاره لنفسها وتقدم تسهيلات ومساعدات مالية كبيرة للمكسيك بالمقابل، في حين تمنع الآخرين من الاستفادة منه كونه ملاصق لها أو كحالة العراق حيث قامت أمريكا ومن خلال المساعدات الضخمة أن تعمل على استقرار العراق وضمه في الحلف الأمريكي.

ب- الأهداف المتعلقة بالدولة المانحة:

تكثر الأهداف التي تسعى لأجل تحقيقها الدول المانحة للمساعدات، وقد تأخذ أشكالاً مختلفة، إلا أنها في المجمل تمثل واحداً أو أكثر من الأهداف التالية:

- **الأهداف الإنسانية** إذ تقوم الدول الغنية بتقديم المنح المالية والعينية بهدف الحد من الفقر والبطالة في الدول الفقيرة وزيادة النمو الاقتصادي في تلك الدول لينعكس ذلك في تحسن في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتقدم هذه المساعدات انطلاقاً من مبدأ الشعور الإنساني والأخلاقي تجاه الدول الفقيرة أو المنكوبة نتيجة الكوارث الطبيعية أو الصراعات الداخلية أو نتيجة لتفشي الأمراض ومثال ذلك الأحداث الاستثنائية التي حدثت في دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (Margesson, 2015).

- **التبعية وربط البلدان الفقيرة باقتصاديات الدول المانحة:** مهما تباينت أساليب المساعدات الخارجية وأشكالها إلا أنها في الواقع تسعى لأجل تحقيق مصلحة الدول المانحة الاستراتيجية حيث تهدف هذه الدول إلى ربط اقتصاديات الدول الفقيرة والمتخلفة باقتصاديات الدول المانحة للمساعدات المادية والعينية كذلك تهدف إلى ضمان التناغم السياسي والاقتصادي وحتى العسكري للدول المتلقية للمنح والمساعدات بما يتلاءم مع أهداف الدول المانحة المتعددة حيث نجد فرنسا تقوم بتخصيص الجزء الأكبر من مساعداتها الخارجية للدول التي كانت تستعمرها في السابق (Abuzeid, 2009).

- **الأهداف الاجتماعية والحد من الهجرة:** إذ أن معظم الدول الصناعية تعاني من مشكلة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين لأراضيها بطرق قانونية أو غير قانونية، وذلك بسبب الظروف السياسية أو نتيجة للفقر الموجود أو نتيجة الحروب والصراعات مما يخلق مشاكل اجتماعية تنجم عنها البطالة وخاصة بين العمال غير المهرة نتيجة مزاحمة العمال المهاجرين لهم وقبولهم بأجور عمل قليلة، فالهجرة القانونية وغير القانونية التي تشهدها أوروبا من الدول العربية المتوسطة والمحاذية لها كتونس والجزائر والمغرب، أصبحت تقلق حكومات الدول الأوروبية وباتت تهدد أمنهم الاجتماعي (Qoan, 2014).

- **الأهداف الاقتصادية:** تهدف الدول المانحة للمساعدات والمنح المالية إلى تنمية موارد الدول النامية وتنشيط اقتصادها، وضمان أسواق جديدة وفضاء أوسع لمنتجات الدول المانحة.
- **الأهداف السياسية:** تقوم الدول الصناعية والغنية بعمليات التمويل الدولية تهدف من خلالها مد يد العون للدول الفقيرة ومساعدتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية للدول المستفيدة من هذه المساعدات ولكن لا نستطيع أن نستنتي عملية واحدة من عمليات التمويل دون أن يرافقها تبعية سياسية حتى انه نستطيع القول بأنه لا توجد عملية إقراض.
- أو استثمار و تمويل أجنبي غير مدفوع بثمن سياسي (الناصر وآخرون، 2016).

2-5-4 مصادر المساعدات والقروض التنموية:

يمكن لحكومات الدول النامية الحصول على المساعدات المالية وكذلك الفنية والقروض الخارجية من المصادر الآتية (العمر وآخرون، 2013):

أ- مصادر ثنائية: إذ تقوم حكومات الدول النامية بالتفاوض الثنائي مع الحكومات الأخرى أو مع البنوك أو المنظمات الخاصة لأجل الحصول على القروض أو المساعدات.

ب- المساعدات الدولية والإقليمية: وبالعادة تكون عن طريق منظمات دولية كالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ومؤسسات الإقراض الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وهناك بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي، ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تفضل الدول النامية الحصول على المساعدات المالية من مصادر متعددة الأطراف على المصادر الثنائية (يونس، 2015) للأسباب الآتية:

- المساعدات الدولية متعددة الأطراف (الجماعية) تتصف بأنها قليلة التأثير السياسي المباشر على الدول الفقيرة.
- الحيادية في المساعدات الدولية متعددة الأطراف حيث ترتكز معايير فنية محايدة نسبياً، لذا فإنها أكثر نجاحاً في تنشيط عملية التنمية من المصادر الثنائية.
- إن الدول النامية تميل غالباً إلى تقبل النصح والإرشاد من الخبراء الدوليين أكثر من أولئك القادمين من دول معينة، فالأفراد والخبراء يقدمون المساعدات والاستشارات

للدول النامية بناءً على صفتهم الوظيفية كخبراء دوليين وليس كمواطنين لهم صفة محددة.

- المساعدات الدولية متعددة الأطراف تعطي للدول النامية شعوراً بالمشاركة حيث أن بعض الدول النامية اقتصادها يعتمد على حجم التسهيلات التجارية للدول المانحة مثل إعفاء المناطق التجارية، وبالتالي تدفعهم إلى بذل جهود وتعاون أكثر في هذا المجال حيث أن اقتصاد بعض الدول النامية اقتصادها مرتبط بمستوى نمو اقتصاد الدول المانحة للمساعدات والقروض.
- تركز المساعدات الدولية متعددة الأطراف على الدوافع الإنسانية أكثر من التركيز على الدوافع الإستراتيجية.

2-5-5 الآثار الإيجابية والسلبية للمساعدات والمنح الخارجية:

هناك آثار إيجابية، وسلبية، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ- الآثار الإيجابية:

- هناك عدة آثار إيجابية للمساعدات والمنح الخارجية، يمكن إيجازها على النحو الآتي:
- تؤدي المساعدات الخارجية إلى زيادة حجم الموارد المتاحة، وبخاصة العملات الأجنبية، التي تعد ضرورية من أجل النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية، وعليه تساهم المساعدات في زيادة قدرة القطاعات الإنتاجية المختلفة، إذ يزيد تدفق المساعدات من الموارد الاقتصادية التي يمكن التصرف بها وتوجيهها نحو عمليات الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن المعلوم أن الإدخارات المحلية في الأردن غير كافية لتحريك عملية التنمية عن طريق زيادة الاستثمار بسبب تدنيها النسبي، وهنا تأتي أهمية هذه المساعدات لمقابلة احتياجات عملية التنمية وتعزيز المدخرات المحلية، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المختلفة، ومع نمو الاستثمار تزداد العمالة مما يؤدي إلى تعاضد الإنتاج ومن ثم تعاضد الدخل (مصطفى، 2013).
 - للمساعدات تأثير أساسي ومباشر على عملية التنمية من خلال زيادة المقدرة على استيراد السلع الرأسمالية، فالمساعدة عادة ما تأتي بالعملة الصعبة مما يساهم في تعزيز رصيد العملات الأجنبية الذي يؤدي بدوره إلى تأمين القوة الشرائية في السوق العالمية

مما يتيح للأردن استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية، فالمساعدات تزيد من التكوين الرأسمالي ومن الجدير بالذكر أن أهم وأكبر حجم من مقدم من المساعدات المقدمة للأردن من الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم استخدامها بداية لأجل تمويل المشاريع الإنمائية، وبخاصة قطاع النقل والقطاعات الخدمية الأخرى (البنية التحتية). وفي السبعينات والثمانينات، فقد ازدادت أهمية المساعدات الموجهة للقطاعات الإنتاجية، وبالأخص (الكهرباء والري)، هذا يبين استخدام معظم المساعدات في تمويل المشاريع الإنمائية وليس في استيراد السلع الاستهلاكية التي تؤدي إلى هدر في المساعدات الاقتصادية.

- زيادة النمو الاقتصادي: إن دور المساعدات الأجنبية مهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال خفض معدل الفقر وزيادة حجم الاستثمارات، وذلك من خلال دعم مصادر التمويل المحلية ومنها الادخار وبالتالي زيادة حجم الاستثمار ورأس المال كذلك من خلال زيادة الطاقة الاستثمارية للبضائع والتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية للصناعات المحلية وتعتمد على مدى فاعلية المساعدات الأجنبية في النمو الاقتصادي المحلي للدول المتلقية على سياسة تلك الدولة في إدارة المساعدة الممنوحة لها.

يلاحظ أنه تم إثبات أن الدول التي اقترضت من أجل الاستثمار سجلت آثاراً مفيدة ومحفزة للاستثمارات المتحققة بالنسبة للمساعدات الخارجية، مثل دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية، وعلى العكس من ذلك، فقد تبين أن الدول التي اقترضت بكميات أقل سجلت معدلات استثمار وادخار ضعيفين، ويعزى ذلك إلى قلة تدفق الإيرادات الخارجية (Ndikumana, 2015).

ب- الآثار السلبية:

كما إن هناك آثاراً سلبية للمساعدات والمنح الخارجية، كما أوردتها العدوان (2013) على النحو الآتي:

- 1- تقديم تنازلات للدول المانحة ووسيلة ضغط على الدول المتلقية، حيث قد ترتبط المساعدات والمنح بالأحداث السياسية والإقليمية للدول الممنوحة والمتلقية للمساعدات.
- 2- عدم استغلال المساعدات في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر، وعلى وجه التحديد عدم استخدامها في المشاريع الإنتاجية مباشرة، بل تستخدم في زيادة مستوردات السلع الاستهلاكية، لا سيما الكمالية، في بعض الأحيان، وبخصوص الأردن

فقد تم استخدام معظم المساعدات في مشاريع إنتاجية وخدمية مثل (الاسمنت، والطرق، والموانئ، وبخاصة العقبة).

اعتمدت الأردن على المساعدات الخارجية أيضاً بسبب عجز الموازنة العامة، وعدم السيطرة عليه، نتيجة الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، وهذا مرده إلى أن التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي، أثر تبني عدداً من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنت مشروعات كبرى، كما كان لزيادة أعباء الإنفاق العسكري، وقصور الإيرادات والمدخرات المحلية عن تمويل جزء كبير من المشاريع والبرامج الإنمائية، الأثر الواضح في لجوء الأردن إلى المصادر التمويلية الخارجية.

ساهمت المساعدات الخارجية، بوصفها مصدراً مهماً من مصادر التمويل، وما تزال، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد ونقل المعرفة، وساعدت أيضاً الدول التي تواجه تحديات اقتصادية في إصلاح هذا الخلل عن طريق برامج التصحيح الاقتصادي.

2-6 المبحث السادس: الرفاه الاقتصادي:

إن جميع دول العالم تهدف إلى الوصول إلى مستوى مقبول في تقديم الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها من خلال عدة طرق منها زيادة دخل الأفراد وكذلك زيادة الإنتاج، وتقديم الخدمات العامة الاجتماعية، وتقديم الدعم السلمي والإنفاق الأمني الداخلي والخارجي ومشاريع البنية التحتية. ونظراً لندرة الموارد الاقتصادية وخصوصاً في كثير من الدول النامية التي تؤثر على حجم الإنفاق العام، وبالتالي التأثير المباشر على توزيع الدخل حيث أصبح الإنفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة ومهمة من الدخل القومي.

الرفاهية الاقتصادية تواجه صعوبات وتحديات اقتصادية جمة، إذ أن هناك ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة في الوقت الحالي، داخل الأردن موضوع الدراسة، إلا أن محور هذه الدراسة يتركز بشكل أساسي على دراسة الناتج المحلي الأردني، وكذلك نصيب الفرد منه، وأثر عجز الموازنة على حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي، إذ يعد نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي مؤشر على مدى الرفاهية الاقتصادية وبالرجوع إلى أفكار الاقتصاديين من أبرزهم (بيجو) نجد أن الدخل القومي وهو مجموع الدخول الفردية على مستوى الاقتصاد القومي، وهو يعكس ويمثل حجم الرفاهية العامة، وكذلك الاقتصادي (مارشال) الذي نادى بضرورة التدخل الحكومي من خلال التأثير على إعادة توزيع الدخل القومي لأجل تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، لذلك فإنه من خلال هذا المبحث سيتم مناقشة مفهوم الرفاهية الاقتصادية بشكل عام من خلال التعريفات بالإضافة إلى مفهوم الناتج المحلي وأنواعه وطرق احتسابه وبيان أثر عجز الموازنة على نصيب الفرد الأردني من خلال المعالجة الإحصائية (الهييتي وايوب، 2012).

2-6-1 مفهوم الرفاه الاقتصادي:

أ- في اللغة: هو الرغد الخصب ولين العيش والمقصود اجتماعياً هو اجتماع القوم أنظم بعضهم إلى بعض (لسان العرب، المعجم الوجيز، 1698/3).

ب- في الاصطلاح: وهي السعة والخصب واللين والتنعم ورفاهية المجتمع في مجموعة وبالنسبة للفكر الاقتصادي تتحدد هذه الرفاهية وفقاً لتفصيلات الأفراد ضمن مجتمع معين، وينظر إليها على أنها مفهوم غير قابل للقياس، إذ أنه إن لم يكن من الممكن قياس المنفعة للفرد فكيف يمكن قياسها بالنسبة للمجتمع.

2-6-2 مفهوم الرفاهية في الفكر الاقتصادي:

أ- الرفاهية في المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر (ادم سميث) من رواد هذه المدرسة، يؤكد سميث على أن أفضل سياسة اقتصادية هي التي تعتمد على قوى السوق العرض والطلب من خلال مبدأ دعه يعمل دعه يمر ، حيث يؤكد أنه ومن خلال المنافسة الكاملة بين المنتجين، والذي يمثل جانب العرض فإن مصلحة الأفراد والذي يمثل جانب الطلب سوف يلتقيان عند سعر يحقق لهما المنفعة وبالتالي تتحقق رفاهية المجتمع، ويرى آدم سميث أن دور الدولة ينحصر في وضع الإطار القانوني العام لعمل آلية السوق، وتوفير الأمن والحماية للمواطنين ، كذلك توفير الخدمات والسلعة العامة التي لا يوفرها القطاع الخاص للأفراد والشركات (Spalleti, 2014).

ويرى (ريكاردو) من خلال النظرية الاقتصادية التقليدية أن الأجور تعكس إنتاجية الأفراد وأن الفقر وعدم رفاهية الفرد المتأتمية من دخله نتيجة اختيار الفرد العامل الخاطئ وكنتيجة فإنه يؤثر على الإنتاجية للعامل يرى ريكاردو أن الأجور الطبيعية تحدد من خلال حاجات الأفراد الضرورية لحد الكفاف ولكن الأجر الفعلي يتحدد من خلال آلية العرض والطلب على العمال من خلال السوق، فإذا ارتفع الطلب ارتفعت الأجور، وبالتالي يزداد الأجر عن حد الكفاف وإذا انخفض الطلب تنخفض الأجور (Martinez, 2014).

ب- جون ستيوارت ميل:

اقتصادي إنجليزي يرى أن المجتمعات هي أساس النظام والتقدم والتطور، لذلك نادى بضرورة تدخل الدولة في عملية إعادة توزيع الدخل القومي من خلال العدالة في التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية لأن ذلك واجب أخلاقي على الدولة تجاه الأفراد أو المجموعات لذلك أكد على وجود الانسجام ما بين الواجب الأخلاقي وضرورة وجود العدالة الاجتماعية والاقتصادية (Walker, 2013).

ج- الفرد مارشال:

تمثلت وجهة نظرة من خلال نظرية القيمة (Value Theory) والتي كان ينتقد من خلالها نظام آلية السوق، إذ اعتبر هذا النقد أساساً لنظرية دولة الرفاه الذي يقوم على نتائج إخفاقات عمل السوق في تحقيق الكفاءة، ومثال ذلك إخفاق الأسعار في أن تعكس المنفعة أو التكلفة الاجتماعية، وكنتيجة لهذا الإخفاق فإن سلوك المستهلكين والمنتجين لن ينتج عنه الوضع الأمثل، ولذلك طالب بضرورة تدخل الدولة، لأجل إعادة توزيع الدخل وتعظيم الرفاه الاجتماعي وطالب

مارشال بالاستثمار بالتعليم لزيادة الدخل القومي وتشجيع الطبقة العاملة للانتقال إلى وضع اقتصادي أفضل (Aspers, 2010).

د- قانون فاغنر (Wagner's Law):

هو أحد أبرز العلماء الاقتصاديين الألمان في القرن التاسع عشر وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالحكومة والاقتصاد والإنفاق العام، وتتص نظريته بأن ارتفاع دخل الفرد الواحد في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الحجم النسبي للقطاع العام، إذ أن الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي والإنفاق الحكومي يكون أعلى من معدل الزيادة في الدخل القومي (Nouri, 2015).

ويبين بيردز Bird's بأنه لأجل تنفيذ قانون فاغنر هناك ثلاثة شروط:

1- زيادة نصيب الفرد في الدخل .

2- التغيرات التكنولوجية والتنظيمية.

3- الأطر السياسية والديمقراطية.

ويرى بأن هناك علاقة موجبة ما بين مستوى وحجم التطور الاقتصادي و حجم الإنفاق العام، حيث أن الإنفاق العام ومستوى التنمية ومقياسهما نصيب الفرد في الدخل القومي يكونان مرتبطاً بعلاقة قوية في عدد كبير من الدول، كذلك أنه يجد أن النمو في الدخل الحقيقي سيؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية.

هـ- الفكر الإسلامي:

إن الرفاهية في الفكر الإسلامي تأتي من خلال نظام اقتصادي متكامل الأركان، إذ يستند هذا النظام في أساسه على ممارسة الفرد بكامل حريته وفي سوق تنافسي واستناداً إلى ضوابط شرعية إسلامية غير وضعية، بحيث تعود في مجملها إلى منفعة ومصلحة المجتمع بشكل عام، فالعدل في الأجر والعدل في السعر بالإضافة إلى مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية تقوم على أساس الصدق والاستقامة والنزاهة والالتزام والوفاء وتطبيقاً وامتنالاً لقوله عزه وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]، كما وحارب النظام الاقتصادي الإسلامي الاحتكار لما فيه ضرورة للمتجمع وشجع على الزكاة والصدقات وأعمار الأرض من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لخدمة مصلحة الفرد والجماعة بقوله تعالى ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، كذلك حرم الربا لما به ضرر كبير للمجتمع من خلال

اكتناز الأموال في يد فئة تزداد غنى والفئة المقترضة تزداد فقراً ، إذ قال عز جل ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ
الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: الآية 275] (صبرينة، 2014).

و- الفكر الاشتراكي:

يتمثل مفهوم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في فكر الاشتراكية الماركسية انطلاقاً من
محاربهه لنتاج النظام الرأسمالي، خلال الثورة الصناعية المتمثلة في ساعات عمل طويلة وأجور
متدنية وظروف معيشية سيئة جداً، لذلك نجد أن الفكر الاقتصادي الاشتراكي نادى بزوال الملكية
الخاصة التي يتولد عنها الاستغلال وتدني الأجور والاحتكار واختلال توازن المجتمع، بحيث
تصبح وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية ليتم توزيع الدخل من خلال العمل (نظرية القيمة
والعمل) بالإضافة إلى التوافق والتطابق ما بين تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة،
وذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي الذي يتم من خلاله استغلال الموارد الاقتصادية بشكل
فعال وبكفاءة عالية لأجل تحقيق المصلحة الاجتماعية.

ويستند الاقتصاد الاشتراكي على الملكية العامة أو ملكية تعاونية مستقلة لوسائل الإنتاج،
ويتم الإنتاج فيها إلى استخدام مباشر لتحديد معيار للاقتصاد الاشتراكي ويميز الاشتراكية عن
الرأسمالية (الذي يقوم على الإنتاج من أجل الربح). وكان هذا المعيار واحد من الخصائص
الأساسية للاشتراكية وتعريف مشترك في البداية من قبل الاشتراكيين الماركسيين والاشتراكيين
المتطوريين، الفوضويين والاشتراكيون المسيحيون ولكن ليس دائم (خلف، 2007).

ز- النظرية الكنزية:

النظرية الكنزية والتي ظهرت في فترة الركود الاقتصادي أو الكساد العظيم في عام
1932 تتمثل هذه النظرية في أن الناتج الاقتصادي يتأثر بقوة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي في
الاقتصاد). ويرى كينز، بأن الطلب الكلي لا يساوي بالضرورة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. بدلا
من ذلك، أنه يتأثر بمجموعة من العوامل، مما يؤثر على الإنتاج والعمالة والتضخم. وتركز هذه
النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع
السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد
أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو
قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وان لهذا
الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من
خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصا أبان الكساد الكبير.
وقدمت النظريات التي تشكل أساس الاقتصاد الكينزي أول مرة من قبل الاقتصادي البريطاني

جون مينارد كينز في كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال التي نشرت عام 1936، خلال فترة الكساد الكبير (Balcerzak & Rogalska, 2014).

2-6-3 الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي:

يعتبر من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وللدولة، وكلاهما يعرفان بدلالة السلع والخدمات المنتجة ولكن يستخدمان معايير مختلفة للتغطية فالناتج المحلي الإجمالي يقاس بالسلع والخدمات المنتجة للأفراد المقيمين والمنشآت القائمة داخل حدود الدولة أما الناتج القومي فيقاس بالسلع والخدمات داخل وخارج حدود الدولة.

من خلال تدخل الدولة في الإنفاق العام لأجل إعادة توزيع الدخل من خلال النشاط الاستثماري أو من خلال سن القوانين التي تشجع على الاستثمار الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تحسين السياسة المالية، ودعم وتمويل المشاريع التنموية التي تهدف إلى تعظيم مستوى الرفاهية لمواطنيها، وقد تبني كثير من الاقتصاديين النظريات الاقتصادية التي تستند في الأساس إلى تدخل الدولة المباشرة والضروري لأجل إعادة توزيع الدخل من خلال التأثير على مستوى الإنتاج المحلي، ويرى (مارشال) أنه يمكن قياس مستوى الرفاهية للأفراد من خلال قانون (مارشال) إذ عمل على قياس نسبة الناتج المحلي بالنسبة لعدد الأفراد، وهو ما يسمى بقانون (مارشال) (Haqie, 2004).

يبين جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت ومعدل النمو كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ففي عام 2003 انخفضت وتيرة النمو إلى نسبة (3.3%) أي بانخفاض مقداره (1.5%) عن السنة السابقة نتيجة حرب العراق والظروف الإقليمية للدول المحيطة بنا وفي عام 2004 فقد قفز معدل النمو الحقيقي ما يقارب (7.7%) تقريباً ضعف معدل نمو سنة 2003 ومن أسباب ارتفاع هذا النمو بهذه النسبة يعود لنمو قطاع الاتصالات والنقل وقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ونمو بند صافي الضرائب والتي ساهم نمو هذه القطاعات مجتمعة نسبة (85%) من معدل النمو المتوقع، كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن معدل النمو الحقيقي استمر بالنمو حتى نهاية عام 2006 حيث بلغ نسبته (8.0%).

سجل معدل النمو الحقيقي انخفاض منذ عام 2007 حيث بلغ (7.7%) نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية في الأسواق الدولية واستمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتكرر هذا الانخفاض أيضاً في عام 2008 نتيجة للأزمة العالمية وارتفاع الأسعار محلياً ودولياً كما ساهمت الأحداث الدولية والإقليمية في عام 2011 والأعوام التالية لفترة الدراسة في انخفاض معدلات

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وسجلت مستويات متدنية غير مرغوبة ففي عام 2011 سجل الناتج المحلي نمو بلغ (2.6%) مقارنة بعام 2010 (2.3%) إلا انه عام 2014 يعتبر الأفضل إذ بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي (3.1%) وجاء هذا النمو المتحقق نتيجة النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة منهل قطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات حيث ساهمت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته (61.3%) من معدل النمو المتحقق.

الجدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس وسعر السوق الثابت في الأردن (2000-2015م)

السنة	*الناتج المحلي الإجمالي RGDP بسر السوق الثابت م/د	*الناتج المحلي الإجمالي RGDP بسر الأساس الثابت م/د	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بسر السوق الثابت % م/د
2000	5,418.700	4,660.100	4.2
2001	5,704.200	4,930.000	4.3
2002	6,034.100	5,251.300	4.8
2003	6,285.200	5,476.500	3.3
2004	6,823.700	5,952.500	7.7
2005	7,379.600	6,404.200	8.1
2006	7,976.795	6,919.597	8.0
2007	8,629.032	7,419.862	6.6
2008	9,253.148	7,914.367	5.6
2009	9,759.874	8,083.537	5.5
2010	9,985.459	8,358.172	2.3
2011	10,243.762	8,635.169	2.6
2012	10,515.300	8,854.610	2.7
2013	10,812.900	9,098.500	2.8
2014	11,147.600	9,392.500	3.1
2015	11,413.200	9,637.600	2.3

المصدر: نشرات مختلفة من البنك المركزي الأردني.

سعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسر الأساس. البنك المركزي

2-6-4 مفهوم الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي بأنه مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة عادة سنة وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة، أي نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي، أي أن الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، وبهذا فإن الدخل القومي يشمل كافة الدخول التي يتم اكتسابها، حتى تلك الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها كالأرباح غير الموزعة، وبشكل عام فإن هذه الدخول

تتكون من أربعة مكونات أساسية هي (الأجور، الربح، الفائدة، الأرباح بشقيها الموزعة وغير الموزعة).

إن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق استثماري والهدف منه زيادة القدرة الإنتاجية للدولة وبالتالي زيادة الناتج القومي وكنتيجة سوف يزداد الدخل القومي من خلال الزيادة في الأجور والمكافآت وهذه الدخول تدفع إلى عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في خلق الناتج القومي، أما القسم الثاني من الإنفاق العام هو الإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد من حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وكذلك رفع مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وبالتالي ينعكس هذا على القدرة الإنتاجية للدولة إذ يمكن القول أنه بوجود نوع من التماثل بمفهومي: الدخل القومي والناتج القومي، يرجع ذلك كالتماثل إلى أن الناتج القومي هو عبارة عن القيمة المضافة التي تحققها الوحدات الإنتاجية أثناء تقديمها لخدماتها الإنتاجية، والتي تتكون من الفرق ما بين إجمالي قيمة الإنتاج، مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة بالنسبة لأي وحدة إنتاجية تتكون من الإيراد الذي تحصل عليه من المبيعات مطروحاً منه ثمن جميع المواد المستخدمة في الإنتاج، والقيمة المضافة في النهاية لابد أن تدفع إلى الأفراد على شكل أجور ومرتبوات للعمال والموظفين، وإلى الأفراد على شكل ريع مقابل ملكيتهم للأراضي والعقارات التي تستخدمها الوحدة المنتجة، وإلى الأفراد باعتبارهم مالكيين لرأس المال وعلى شكل فوائد، أما ما تبقى من القيمة المضافة فإنه يمثل مستوى الأرباح التي تعود إلى المنظمين والمسؤولين عن إدارة الوحدة الإنتاجية ككل (المزروع، 2012).

وبهذا فإن القيمة المضافة تحققها الوحدات الإنتاجية في المجتمع تؤول إلى شكل من أشكال الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، سواء كانت عناصر الإنتاج مملوكة لقطاع الأعمال الخاص، أو القطاع الإنتاجي الحكومي، لهذا فإن إجمالي القيمة المضافة (إجمالي الناتج القومي) لابد أن يتعادل مع إجمالي الدخول التي يتم دفعها مقابل خدمات العمل (الأجور)، وخدمات عناصر الإنتاج الأخرى والمتمثلة في الملكية (أراضي، وعقارات، رأس المال)، بالإضافة إلى أرباح المنظمين (الموزعة وغير الموزعة).

ويمكن أن ينظر إلى تعريف الدخل القومي من ثلاث زوايا، ألا وهي (الرماحي، 2009):

أ- من زاوية توزيعه: ويعرف على أنه مجموع دخول المجتمع في فترة محددة من الزمن، غالباً سنة، مع ملاحظة ضرورة إهمال بعض الدخول مثل: الدخول التحويلية: تعويضات البطالة، تعويضات العجز والشيخوخة، تعويضات ترك الخدمة.

ب- من زاوية إنتاجه: ويعرف على أنه مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة، غالباً ما تكون سنة.

ج- من زاوية إنفاقه: أنه مجموع النفقات الحاصلة في المجتمع سواء تمت بهدف الاستهلاك أو الاستثمار، وهذا ضمن فترة محددة، غالباً بسنة.

وبهذا فإن التعاريف السابقة تشترك بالعناصر الآتية:

أ- قيمة الإنتاج وليس كمية الإنتاج: إذ أن وحدات الإنتاج تختلف من حيث النوع، كذلك فإن الخدمات يمكن قياسها كمياً، لذلك كان لا بد من إيجاد وحدة عامة تساهم على جمع الإنتاج والتعبير عن كمياته التي لا يمكن جمعها، وهذه الوحدة هي الوحدة النقدية، وعليه فإن تقدير الإنتاج يتم بمعرفة الوحدة النقدية، ولما كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية متغيرة بين فترة وأخرى، لذلك جرى العرف على قياس الدخل القومي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى أسعار الجارية وذلك بغرض تسهيل معرفة معدلات النمو الحقيقي للدخل القومي بين سنة وأخرى، وبين دولة وأخرى أيضاً.

ب- الاستثمار (I): وهو الإنفاق الغير مخصص للاستهلاك وإنما يكون موجه نحو الإنفاق على السلع الرأسمالية وتتمثل في الإنفاق على شراء الآلات الجديدة، وكذلك إنشاء مباني لذلك نجد أن الإنفاق الاستثماري في الأمد الموجه للإنتاج وليس للاستهلاك بدون عائد مهم جداً لماله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتأثر الإنفاق الاستثماري بالظروف المحيطة بالبيئة الاستثمارية وبالسياسة المالية المتبعة، لذلك يمتاز بسرعة التقلب وعدم الاستقرار (Risti, Nicolaescu & Tagaduan, 2013).

ج- الاستهلاك (C): وهو يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص أو بما يسمى الإنفاق الاستهلاكي العائلي، وينقسم الاستهلاك إلى (السلع معمرة، سلع غير معمرة، خدمات) (شحرور، 2013).

د- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (G): ويشمل كافة المبالغ التي تقوم الحكومة بإنفاقها على السلع والخدمات والهدف من ذلك مساعدة الحكومة لأداء مهامها ونشاطاتها كذلك القيام بواجباتها في الإدارة العامة وأداء الخدمات، ويعتبر الإنفاق الحكومي ذا أهمية وفاعلية من خلال إعطاء النشاط الاقتصادي دفعة قوية للعمل، كما أن الدخل النامية تستند في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساس على حجم الإنفاق الحكومي والذي يكون على (إنفاق حكومي استثماري ومثال ذلك إقامة المشاريع الاقتصادية والزراعية، وإنفاق استهلاكي ومثال ذلك الإنفاق على التعليم والرعاية الصحي) (الخلف، 2007).

هـ - **صافي الصادرات (X-M)**: ويعرف بأنه صافي الفرق بين إجمالي الصادرات للدولة من السلع والخدمات وبين إجمالي وارداتها من السلع والخدمات من العالم الخارجي وينطلق على آلية العلم بهذه الطريقة ما يسمى الميزان التجاري، إذ أن الميزان التجاري يكون في حالة فائض في حال كان الفرق لصالح الصادرات والتي تمثل طلب العالم الخارجي على الفائض من الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ويكون في حالة عجز في حال كان الفرق لصالح الواردات والذي يمثل الطلب المحلي على الفائض من السلع والخدمات للعالم الخارجي، هذا ونظراً لأهمية تنمية الصادرات نجد أن كثير من الدول اهتمت بالنشاط التصديري كونه يعد عاملاً مهماً وفعالاً في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتمثل هذا الاهتمام من خلال قيام بعض الدول المتقدمة والنامية بإنشاء مؤسسات حكومية وشبه حكومية لتنمية الصادرات وتقديم التمويل واستخدام سياسة تسويقية تساهم في زيادة الطلب على الإنتاج المحلي (الزبون، 2015).

و - **الإنتاج هو السلع والخدمات الاقتصادية**: مصدر حكومي (Stationary Office, 2012) إن ما يدخل في حساب الدخل القومي هو كل إنتاج له قيمة اقتصادية سواء أكانت سلعة أم خدمة، مثل خدمات التوزيع والنقل بناء الطرق والمطارات كذلك إجمالي استيراد السلع الرأسمالية وكذلك الناتج عن خدمات قطاع الاتصالات والتكنولوجيا حيث ينتج عنها جميعاً قيمة مضافة إلى الحجم الكلي للاقتصاد حيث تقسم مساهمة كل قطاع بالنهاية على شكل مكافآت للعمل وأرباح وأجور للعمال نتيجة للتوظيف إذ تهدف جميع العمليات الاقتصادية إلى إشباع الرغبات لدى المستهلكين والمنتجين.

هنالك بعض الخدمات والسلع لا تدخل في حساب الناتج القومي وكذلك حسابات الناتج المحلي الإجمالي منها البضائع المهربة والسلع المحرم إنتاجها مثل المخدرات أو المواد النصف مصنعة أو حتى بعض السلع والخدمات الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات النهائية وهي السلع التي توجه للاستهلاك النهائي، أو تستخدم في تكوين رأس المال الثابت، أو أنها تضاف إلى المخزون من المواد الأولية.

ز - **المقيمون في الوطن**: والمقيمون في المجتمع، كما أورد كلا من (Vaggi & Capella, 2013) على النحو الآتي:

1- يعتبر الفرد مقيماً في دولة ما إذا عاش فيها بشكل دائم أو يحمل جنسيتها، ويدخل ضمن هذه الفئة جميع أفراد السلك السياسي التابع للدولة، والمتواجدون في مهمة في الخارج، وكذلك الطلبة الذين يتابعون دراستهم وتحصيلهم العلمي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية والأجنبية بمختلف أنواعها، وجميع أفراد القوات المسلحة المتواجدة

خارج حدود الوطن، والمسافرون بقصد السياحة والاستجمام بمختلف أنواعهم وكذلك المهاجرون الذين يقومون بتحويلات مالية تساهم في النشاط الاقتصادي للدولة حيث بلغت التحويلات المالية الخارجية حول العالم ما يقارب (514) مليار لذلك نجد أن حجم التحويلات المالية مهمة جداً في تغذية النشاط الاقتصادي بالعملة الأجنبية المحولة.

2- المنظمات الإقليمية الدولية: حيث تقوم هذه المنظمات الإقليمية والدولية من خلال المساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة بالأشراف على آلية استخدام المساعدات المقدمة من حكومات هذه المنظمات وسبل إنفاقها لزيادة النمو الاقتصادي للدول المستهدفة بتلك المنح والمساعدات كذلك تقوم هذه المنظمات باستئجار المرافق والمباني وتوظيف العمالة المحلية لتنفيذ برامجها مما تساهم في الناتج القومي الإجمالي. وتعتبر من ضمن الوحدات غير المقيمة ولا تتبع الدول التي تقوم على أرضها وبغض النظر عن مجال عملها أو مركزها الرئيسي (الدوري، 2004).

أن ما يدخل في تقديرات الدخل القومي فقط المدفوعات التي تتم مقابل النشاط الإنتاجي لأفراد المجتمع في الداخل والخارج، كما أن الدخل القومي يتشكل من مجموع الدخول المتوالدة في جميع القطاعات الاقتصادية المتمثلة في (الزراعية، الصناعية، والخدمات) كما إن الدخل يشمل دخول جميع عناصر الإنتاج.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى التعريف بالمنهج الذي سيستخدم للدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

3-1 مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية والبنك المركزي.

3-2 الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية بسكون أو عدم سكون تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس-بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة ساكنة أم غير ساكنة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار السكون مرة أخرى، فإذا لم تكن ساكنة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالسكون، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسبة لإظهار سكون السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

• اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة السكون مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي ساكنة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة ساكنة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية ساكنة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi & Lawler, 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser 1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير ساكنة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك

عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى سكون السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) Phillips and Perron (1988). واختبار ديكي فولر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار سكون المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية) كالفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة ، وهذه الفروض هي كما يلي:

- اختبار الاستقرار
- اختبار الارتباط المتعدد
- اختبار الارتباط الذاتي
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

- اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من سكون السلاسل الزمنية حيث أن عدم سكون السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (5) إن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم التنص على وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلسلة الزمنية)، لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة.

جدول رقم (5) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
INF	المستوى	-2.78	-3.48	-2.94	-3.48	غير ساكنة
	الفرق الأول	-5.09	-3.48	-4.59	-3.48	ساكنة
DEFCIT	المستوى	-2.50	-3.48	-3.12	-3.48	غير ساكنة
	الفرق الأول	-12.45	-3.48	-9.66	-3.48	ساكنة

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

- اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (6) نتائج الارتباط بين المتغيرين المستقلين، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرين المستقلين.

جدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

INF	DEFCIT	
-0.42	1	DEFCIT
1	-0.42	INF

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E.VIEWS.

- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (7) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	1.4532	0.3532
Obs-R-square	3.4532	0.1452

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (8) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

جدول (8) نتائج اختبار تجانس التباين

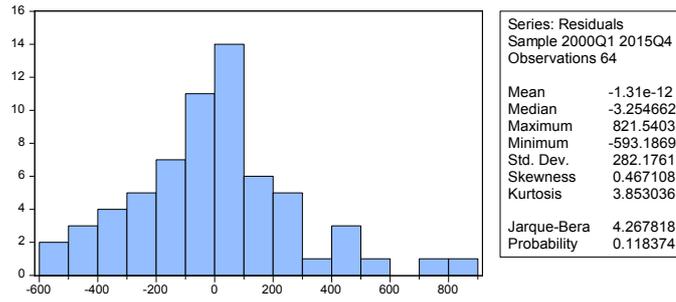
Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		probability
F-Statistic	2.6743	0.175
Obs-R-square	4.0143	0.134
Scaled explained	0.364	0.836

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من نتائج جدول (9) ومن خلال قيمة Jarque-Bera وقيمتها الاحتمالية (0.1183) والتي كانت أكبر من 5% أن الأخطاء تتوزع طبيعياً.

جدول (9) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، وشابيرو Shapiro-Wilk، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (10) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
INF	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
DEFCIT	0.154	0.197	0.795	0.372
GDP	0.235	0.186	0.876	0.356

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس اثر عجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي (مقاساً بالنتائج

المحلي الإجمالي) وبالاعتماد على دراسة كل من Shojai (1999) و Goher et.al. (2013) تم اعتماد النموذج القياسي التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 DEFCIT + \beta_2 INF + U$$

حيث:

المتغير تابع

GDP : الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاه الاقتصادي

المتغيرات المستقلة

DEFCIT : عجز الموازنة

INF : التضخم

β_0 : مقطع الانحدار

β_1 ، β_2 : معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

U : الخطاء

3-3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي.

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الرفاه الاقتصادي.

الجدول (11) يبين نتائج الانحدار المتعدد، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير معنوي للتضخم في الرفاه الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير 32.48735، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التضخم يؤدي إلى 32.48735 % من التغير في الرفاه الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتضخم في الرفاه الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الرفاه الاقتصادي).

أما متغير عجز الموازنة فيبين الجدول إلى وجود تأثير سلبي معنوي له في الرفاه الاقتصادي، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.363454 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في عجز الموازنة يؤدي إلى انخفاض في الرفاه الاقتصادي بمقدار -0.363454 %، ويعزى ذلك لاعتماد الموازنة بشكل كبير على الإيرادات الضريبية المحلية وضخامة حجم

القطاع العام، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 97% من التغيرات في الرفاه الاقتصادي تعود إلى كل من عجز الموازنة والتضخم.

جدول (11) نتائج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/16 Time: 14:47				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-26.96403	191.6246	-5166.972	C
0.0000	44.20214	0.734972	32.48735	INF
0.0249	-2.299457	0.158061	-0.363454	DEFCIT
3685.060	Mean dependent var		0.976130	R-squared
1826.387	S.D. dependent var		0.975347	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

4-3 النتائج:

تبيين من خلال النتائج ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث أن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.
- وجود تأثير إيجابي معنوي للتضخم في الرفاه الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير 32.48735 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التضخم يؤدي إلى 32.48735 % من التغير في الرفاه الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في الرفاه الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الرفاه الاقتصادي وهذا يتفق مع دراسة (Zonuzi et.al. (2011).
- وجود تأثير سلبي معنوي لعجز الموازنة في الرفاه الاقتصادي، حيث بلغ قيمة معامل التأثير -0.363454 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في عجز الموازنة يؤدي إلى -0.363454 % من التغير في الرفاه الاقتصادي، ويمكن إن يعود الأثر السلبي لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي إلى ندرة الموارد الحكومية والتي لا تلبى النفقات الحكومية في المدى الطويل، كما إن المدخرات والإيرادات غير كافية لتغطية النفقات الحكومية، كذلك فإن كل من الإيرادات العامة والموازنة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المحلية بسبب انخفاض المساعدات الأجنبية، من جهة أخرى فإن بعض السياسات الحكومية أثرت بشكل سلبي على الإيرادات العامة مثل تخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على الرفاه الاقتصادي.
- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن 97% من التغيرات في الرفاه الاقتصادي تعود إلى كل من عجز الموازنة والتضخم.

3-5 التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن إيجاز التوصيات بالآتي:

- خفض الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري مما ينعكس على زيادة الناتج المحلي وعلى رفاه الأفراد من خلال زيادة الدخل المتاح للاستهلاك.
- استخدام سياسات مالية ونقدية للسيطرة على مستوى التضخم لما له من آثار سلبية على عجز الموازنة العامة في المدى البعيد التي بدورها تؤثر وبشكل مباشر على رفاهية الأفراد.
- إعادة توجيه المساعدات الخارجية نحو الاستثمار الداخلي في مشاريع إنتاجية تساعد على النمو الاقتصادي وتساهم في خفض عجز الموازنة العامة وزيادة رفاهية أفراد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً- المراجع العربية:

إبراهيم، نيفين فرج (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصرفي الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، القاهرة، (71).

أبو الفتوح، يحيى عبد الغني (2014)، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، (ط1) السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة.

أبو زعيتر، أحمد خميس (2012)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بيروت) (2005)، إدارة الدين العام الخارجي وحالة الدين في منطقة الإسكوا: دراسة حالة عن الأردن ولبنان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نُشر في الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

أندراوس، عاطف وأليم (2010)، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة: تطور الدور الاقتصادي الحكومي (الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، (ط1)، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

الجبير، أحمد إبراهيم (2011)، المالية والتشريع المالي، (ط1)، الإمارات: الآفاق المشرقة ناشرون.

جمال، عمارة (2004)، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، (ط2)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحباشنة، فضل المولى والمجالي، خالد والقرالة، حذيفة (2015)، عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1980-2011. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، عمان: الجامعة الأردنية، (1)2.

الحسني، محمد زاهي (2016)، التوسع المائس واتجاهات السياسة المالية، (ط1)، الأردن، عمان: دار اليازوري.

حماد، أكرم (2005)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، (ط1)، عمان: جبهة للنشر والتوزيع.

الخطيب، خالد وشامية، أحمد (2005)، أسس المالية العامة، (ط2)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

خلف، فليح (2007)، الاقتصاد الكلي، عمان، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، (ط1)، الأردن، إربد: دار عالم الكتب الحديث للنشر.

خيرى، أسامة (2013)، الإدارة العامة، (ط1)، الأردن، عمان، دار الراية للنشر.

دراز، حامد عبد المجيد (2002)، السياسات المالية، (ط3)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الدوري، مؤيد عبد الرحمن والجنابي، طاهر موسى (2009)، إدارة الموازنة العامة، (ط1)، عمان: دار زهران.

الدوري، محمد احمد (2004)، منظمات اقتصادية ودولية، (ط1)، جامعة السابع من ابريل، ليبيا.

الرماحي، نواف (2009)، المحاسبة القومية، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر.

الزبون، عطا الله (2015)، التجارة الخارجية، (ط1)، عمان: دار اليازوري للنشر.

زهير، شحادة (2005). أسس المالية العامة، (ط2)، عمان: دار وائل.

السحبياني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية. اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

سلوم، حسن والمهائني، محمد (2007)، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق. مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، الجامعة المستنصرية، (64).

شحرور، إيمان (2013)، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، دمشق، جامعة دمشق، (63-64).

صادق، عمر عبد القادر (2010)، دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة مصر والأردن، جامعة حلب كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية. رسالة غير منشورة، حلب، سورية.

- صبرينة، كردودي (2014)، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- طاقة، محمد والغزاوي، هدى (2010)، **اقتصاديات المالية العامة**، (ط2)، عمان: دار المسيرة.
- الطيب، سعود موسى (2013)، **أثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والارباح) على الناتج المحلي الجمالي**. **مجلة العلوم الإدارية**، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، 40(2).
- العبدلي، عايد (2005)، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**. **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، 9 (27).
- عثمان، سعيد عبد العزيز والعثماوي، شكري رجب (2007)، **اقتصاديات الضرائب**، (ط1)، الإسكندرية: دار الجامعة.
- عجام، ميثم صاحب وسعود، علي محمد وفتح الله، مصطفى سليمان (2006)، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات**، (ط1)، الأردن، إربد: الكندي للنشر والتوزيع.
- العدوان، عبد الحليم مناع (2013)، **التحول الديمقراطي في الأردن 1989-2005**، (ط1)، الأردن، عمان: دار الصايل للنشر والتوزيع.
- عصفور، محمد شاكر (2015)، **أصول الموازنة العامة**، (ط1)، الأردن، عمان: دار المسيرة.
- عطوي، فوزي خليل (2003)، **النظم الضريبية وموازنة الدولة**، (ط1)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عقلة، محمود يوسف وعبد الهادي، أمجد (2011)، **دراسة في المالية العامة**، (ط1)، الأردن، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- العمر، إبراهيم والعلوين، محمد والحصري، ديانا (2013)، **أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن 1996-2008**. **دراسات، العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، عمان، 40(1).
- العمر، ثروت سلامة (2004)، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995م**، (ط1)، الأردن، عمان: دار المجدلاوي.
- عوض، طالب والمحادين، مالك (2011)، **أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن**. **مجلة العلوم الإدارية**، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، 38(2).

- عيسى، كمال محمد (2013)، محددات عجز الموازنة العامة في السودان. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، السودان، الخرطوم، (13).
- قدورة، زهير احمد، (2012)، علم المالية العامة والتشويح الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، (ط1)، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- القيسي، اعاد حمود (2015)، المالية العامة والتشريع الضريبي، (ط1)، الأردن، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- المزروعى، علي (2012)، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، دمشق، (1)28.
- مساعدة، امجد عبد الهادي وعقلة، محمود يوسف (2011)، دراسة في المالية العامة، (ط1)، عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- ناشد، سوزي عدلي (2006)، المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات المالية العامة، (ط1)، بيروت: منشورات الحلبي.
- الناصر، مأمون علي وكافي، مصطفى وكافي، يوسف (2016)، التمويل الدولي، (ط1)، الأردن عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- النسور، بلال علي (2010)، أثر سياسات البنك الدولي على تنمية السياسة في العالم العربي، (ط1)، الأردن، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- نوري، موسى وشقيري، الزرقان وطاهر صالح وسعادة، عبد الله يوسف والحنيطي، محمد عبد الرزاق (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، (ط1)، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الهيبي، احمد حسين وأيوب، أوس (2012)، دور السياسات النقدية المالية في النمو الاقتصادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار، العراق، (8)4.
- الوزني، خالد (2010)، شؤون اقتصادية: مقالات منشورة، 2004-2008، (ط1)، الأردن عمان: دار وائل للنشر.
- يونس، عدنان (2015)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، (ط1)، الأردن عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Abdelhadi, Samer (2011). **External Debt And Economic Growth: Case of Jordan (1990-2011)**, Petra University, Jordan.
- AboAl-Foul, B. and Baghesani, H. (2004). The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from Egypt and Jordan. **Journal of Political Economy**, 28(2).
- Abuzeid, Farah (2009). Foreign Aid and the "Big Push" Theory: lessons from Sub-Saharan Africa. **Stanford Journal of International Relations**, XI(1), Stanford University, America,.
- Al-Zeaud, Hussein (2014). The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan. **Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce**, 14(6), Ver. 1.
- AriAisne and Hauner, David (2008). **Budget Deficits and Interest Rates: A Fresh Perspective, International Monetary fund**, https://www.researchgate.net/publication/5125530_Budget_Deficits_and_Interest_Rates WP/08/42, America.
- Aslan, M. and Taşdemir M. (2009). Is Fiscal Synchronization Hypothesis Relevant for Turkey? Evidence from Cointegration and Causality Tests with Endogenous Structural Breaks. **Journal of Money, Investment and Banking**, (12), 14-25.
- Aspers, Patrik (2010). Alfred Marshall and the concept of class. **American Journal of Economics and Sociology**, 69(1), USA.
- Balcerzak, Adam P. & Rogalska, Elzbieta (2014). Crowding out and crowding in within Keynesian framework. Do we need any new empirical research concerning them. **Economics & Sociology Journal**, 7(2), Poland.
- Bandyopahyay, Subhayu & Vermann, E. Katarina (2013). **Donor Motives for Foreign Aid**, Federal Reserve Bank of St. Louis, America, Sant Louis.
- Chang, Tsangyao and Chiang, Gengnan (2009). Revisiting the Government Revenue-expenditure Nexus: Evidence 15 OECD Countries Based on the Panel Data Approach. **Czech Journal of Economics and Finance**, 59(2), 165-172.
- Elfayez, Terfa Sami (2013). The Impact of foreign Aid on Jordanian Economic Development and Policy- making. Nottingham Trent University, **Draft Paper prepared for the 8th pan- European Conference on International Relations**, 18-21 September, Warsaw.
- Global Legal Research Center (2011). **Regulation of foreign aid in selected countries: comparative analysis**, law library of congress, Washington DC.
- Gohar, M., Bhutto, N. A. and Butt, F. (2013). The Impact of External Debt Servicing on the growth of Low-Income Countries. Sukkur Institute of Business Administration, **Proceedings of 2nd International Conference on Business Management** (ISBN: 978-969-9368-06-6), (2012). Available at: <http://www.umt.edu.pk/icobm2012/pdf/2C-85P.pdf> accessed on 15.02.2013.
- Gounder, N., Narayan, P. and Prasad, A. (2007). An Empiric Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The Case of the Fiji Islands. **International Journal of Social Economics**, 34(3), 147-158.
- Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.
- Hai, Doan Hong & Thanh, Dao (2013). **The relationship between budget deficit and economic growth in Vietnam**, Hanoi, Hanoi University, America.

- Haqie, M. Shamsul (2004). The Myths of Economic Growth (GNP): Implications for Human Development, **Handbook of Development Policy studies**, New York: Marcel Dekker Inc, 1-24.
- Jacobs, Davina, Helis, Jean-Luc & Bouley, Dominique (2009). **Budget Classification**, International monetary fund IMF, Wadhington DC, America.
- Landefeld, J. Steven, Seskin, Eugene P. and Farumeni, Barbara M. (2008). Taking the pulse of the economy: Measuring GDP. **Journal of Economic Perspectives**, 22(2), American Economic Association.
- Margesson, Rhoda (2015). International Crises and Disasters: U.s. Humanitarian Assistance Response Mechanisms, **Congressional Research Service**, www.crs.gov, Washington DC, USA.
- Martinez, Luis R. (2014). **Sources of Revenue and Government Proformance: theory and Evidence form Colombia**, London, London school of economics.
- Matr, Michele Sagnelli, John Stuart Mill and the Stationary State: When Does progress Case, <http://tesi.eprints.luiss.it/11866/1/sagnelli-michele-tesi-2014>.
- Meltzer and Richard (1981). A rational theory of the size of government. **Journal of Political Economy**, 89, 914-924.
- Mumtaz, Kashif (2013). Securitization of Foreign Aid An Analysis of US-Pakistan Aid Relations Post-9/11. **Priad Policy Journal**, 1(1), Multinational org, USA.
- Musgrave, R. (1966). **Principles of Budget Determinatio**, H. Cameron and W. Henderson (eds.), Public Finance Selected Reading. New York: Random House, pp. 15-27.
- Ndikumana, Léonce (2015). **The Role of Foreign Aid in Post-Conflict Countries**, University of Massachusetts Amherst, Number 405,2015.
- Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**, 10, 139-162.
- Njeru, James (2003). The Impact of foreign aid on public expenditure: the case of Kenya. Research Paper 135, **African Economic Research Consortium**, Nairobi.
- Nouri, Sajedeh Akbari (2015). **A Review of Wagner's Law by Using Total Government Expenditures and Its Subsets (1960-2006)**, Arak Branch, Islamic Azad university, Arak, Iran.
- Philipoine Institute for Development studies (2006). **The GNP and GDP: Understanding their scope and measurement**, 1(6), Philippine,
- Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, 75, 335-346.
- Qoan, Nancy (2014). **Making Progress on Foreign Aid, America**, New Haven, Yale University.
- Ramzan, Muhammad, Saleem, Sarfraz & Butt, Izhar Mzhar (2013). Budget Deficit and Economic growth: A Case study of Pakistan. **Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business**, 5(1), America.
- Reci, Amrada (2014). Advantages And Disadvantages Of Foreign Assistance In Albania, **Forum Scientiae oeconomia**, 2(3), Albania.
- Risti, Lucia Camelia, Nicolaescu, Cristina & Tagaduan, Diana (2013). Budget deficits effects on economic growth. **Journal of Economics and business research**, 19(1), Romania.
- Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical approach**, London: Routledge.
- Shojai, S. (1999). **Budget Deficits and Debt: A Global Perspective**, (2nd Ed.). New York, USA: Praeger Publishers.

- Spalletti, Stefano (2014). The Economics of Education in Adam Smith's "Wealth of Nations. **Journal of World Economic Research**, 3(5), University of Macerates Macerata, Italy.
- Stationary office Dublin Ireland (2013). **National income and expenditure**, Government of Ireland, Ireland.
- Stock and Watson (1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, MIT press national Bureau of economic research.
- Sun, Peng & Hashmati, Almas (2010). International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Institute for the study of labor, **Discussion Paper No.5151**, august 2010, Bonn Germany.
- Tarnoff, Curt & Lawson, Marian Leonardo (2011). **Foreign Aid: An Introduction to U.S programs and Policy**, America, congress, Washington DC.
- Teboul, Rene and Moustie, Emmanuelle (2001). Foreign aid and economic growth: the case of the countries south of the Mediterranean. **Applied economics letters**, 8(3).
- The law of library congress (2010). **Integration of revenue administration a comparative study of international experience**, Washington DC: International bank.
- Umaru, Aminu & Zubairu, Anono Abdulrahman (2012). Effect of Inflation on the Growth and Development of the Nigerian Economy (An Empirical Analysis). **International Journal of Business and Social Science**, 3(10) [Special Issue – May]. Modibbo Adama University of Technology, Yola, Adamawa State, Nigeria.
- Vaggi, Gianni & Capelli, Clara (2013). **A better indicator of standards of living: the Gross National Disposable Income**, university of Pavia, Italy, Pavia.
- Walker, Anders (2013). Traffic: Sex , Slavery, and the Freedom Principle. **Congress Law Review**, 46(2), United States, Connecticut.
- Zonuzi, Jamaledin Mohseni, Mahnaz S. Hashemi Pourvaladi & Nasrin Faraji (2011). The relationship between budget Deficit and Inflation in Iran, Iran, Urmia University. **Iranian Economic review**, 15(28).